

مصطفى شوقي و شركاه

شركة النيل لحليج الأقطان
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

فهرس

رقم الصفحة

٤ - ١	تقرير الفحص المحدود
٥	المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٦	قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٧	قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٨	قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٩	قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٤٠ - ١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة النيل لحليج الأقطان "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة النيل لحليج الأقطان "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

- لم نواف بالدراسة الفنية التي توضح حالة الآلات والمعدات المتوقفة عن العمل والبالغ إجمالي تكلفتها في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ مبلغ وقدره ٥٩٠ ٥٨٢ ١٢ جنيه مصري وكذلك قطع الغيار والمباني الخاصة بها وذلك لتحديد صافي القيمة الاستردادية لتلك الأصول وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) الخاص بإضمحلال قيمة الأصول (إيضاح رقم (٣)).
- تم تسوية المديونية الخاصة بالعميل عاطف سلام بمبلغ ٦٢ مليون جنيه مصري ، وتم رد الانخفاض بنفس القيمة علي قائمة الدخل في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مما أثر علي الأرباح المرحلة ، وذلك نتيجة توقيع الشركة علي بروتوكول تسوية مع عدد من البنوك والشركات الدائنة لذات العميل ، وقد تم تحديد متوسط القيمة الحالية لتلك الأصول المقدمة من العميل لمجموعة الدائنين بمبلغ ٦٦٢ ٩٣٠ ٥١٨ جنيه مصري طبقاً لمخلص التقييم المعد لذلك ، وتبلغ حصة الشركة في قيمة الأصول المقيمة مبلغ ٦٩٥ ٧٢٠ ٣٠ جنيه مصري بنسبة ٥.٩٢% ، تم تخفيض قيمة هذه التسوية بمبلغ ١١٧ ١٤٣ ٢١ جنيه مصري تمثل قيمة الدفعات حتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ، في ضوء بيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة نتيجة إدارة هذه الأصول بواسطة البنك العقاري المصري العربي، بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٩ استحق للشركة مبلغ ٥٩٢ ٠٠٠ جنيه مصري يمثل الدفعة التاسعة عشر طبقاً لكشف الحساب والتقارير السنوي للبنك العقاري المصري العربي، وقد بلغ رصيد الأصول الأخرى بالصافي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مبلغ ٨٨٣ ٨٥٦ ٤٠ جنيه مصري مقارنة بنصيب الشركة في قيمة هذه الأصول المقيمة ، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧ تم توقيع الحجز القضائي التنفيذي من قبل البنك الأهلي المصري علي ما لدي البنك العقاري المصري العربي بصفته مدير تسوية مديونيات مجموعة شركات عاطف سلام، وقد قام البنك الأهلي المصري بالحجز علي الدفعات المستحقة للشركة (إيضاح رقم (٤)).

مصطفى شوقي و شركاه

- لم نواف من إدارة الشركة بدراسة التقييم التي يمكن الإعتماد عليها في تحديد حصة الشركة في قيمة الأصول موضوع بروتوكول تسوية العميل (عاطف سلام) الأمر الذي أدى لعدم تحققنا من القيمة المتوقع استردادها من تلك الأصول كما لم نواف بمستندات نقل ملكية تلك الأصول موضوع التسوية لجماعة الدائنون كما هو موضح ببروتوكول التسوية (إيضاح رقم (٤)).
- لم نواف بمصادقة من البنك العقاري المصري العربي تفيد صحة رصيد الشركة طرفهم في الأصول الأخرى المدارة بمعرفة البنك والخاصة بتسوية مديونية العميل (عاطف سلام) حتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ (إيضاح رقم (٤)).
- لم نواف بالدراسة الفنية المعتمدة للمخزون الراكذ الأمر الذي أدى إلي عدم تحققنا من مدي كفاية الانخفاض المكون للمخزون الراكذ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والبالغ قدره ١٠١٨ ٥٦٣ جنيه مصري (إيضاح رقم (٨)).
- لم نواف بمصادقة أو كشف حساب لرصيد القرض الممنوح للشركة من البنك الأهلي المصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ بمبلغ ٤٧ ١٢٦ ٦٣٠ جنيه مصري ، وذلك طبقاً لأخر مصادقة وارده من البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٤ ، كما لم نتمكن من تنفيذ أي إجراءات مراجعة بديلة لتحقيق ذلك الرصيد (إيضاح رقم (١٦)).

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير كافة التسويات الواردة بالفقرات الثالثة والرابعة من هذا التقرير على القوائم المالية للشركة وكذلك فيما عدا تأثير كافة التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكننا من تحقيق ما ورد بالفقرات من الخامسة حتي السادسة من هذا التقرير وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة النيل لحليج الأقطان "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :-

- تتضمن أصول الشركة مبلغ ٣٥.٢٧٩ مليون جنيه مصري قيمة أصول بعقود إبتدائية تتمثل في ٠.٥٧٢ مليون جنيه مصري قيمة جزء من أرض محلج الغنامية ، ٢.٧٥٤ مليون جنيه مصري جزء من أرض دمنهور مدرجه ضمن أراضي محلج إيتاي البارود ضمن بند الأصول الثابتة (إيضاح رقم (١/٣)) ، ٢٥.٠٨٧ مليون جنيه مصري أرض كفر الشيخ (بالصافي) ضمن بند استثمارات عقارية (إيضاح رقم (٣/٥)) ، ٦.٨٦٦ مليون جنيه مصري أرض مغاغة ضمن بند أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع (إيضاح رقم (٧)).
- بناء علي الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة (دائرة المنازعات الإقتصادية والاستثمار) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ في القضية رقم ٦٥/٣٧٥٤٢ بإلغاء القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية، نائبة عن الدولة ممثلة في اللجنة الوزارية للخصخصة بالموافقة علي بيع الأسهم المقابلة لحصتها فيما تملكه من أسهم في رأس مال شركة النيل لحليج الأقطان التابعة لها، بما يزيد علي ٥٠% من رأسمالها، للشركات وصناديق الاستثمار والجمهور، وذلك من خلال الاكتتاب عليها في بورصة الأوراق المالية، مع ما يترتب علي ذلك من أثار أخصها إلغاء البيع الذي تم بتاريخ ٦ فبراير ١٩٩٧ ببيع ٣٠٢٨ ٩٠٠ سهم وبتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٧ ببيع ٢٢٧٠ ٠٠١ سهم وبتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٨ ببيع ٢٩٩ سهم بالإضافة إلي تخصيص ٥٨٨ ٨٠٠ سهم تعادل ١٠% من إجمالي أسهم الشركة التابعة لإتحاد العاملين المساهمين ، واسترداد الدولة لجميع أصول وممتلكات

مصطفى شوقي و شركاه

هذه الشركة مطهرة مما تم عليها من تصرفات، وتم الطعن علي الحكم بالمحكمة الإدارية العليا تحت رقم ٨٨١٨ لسنة ٥٨ ق وتم التأجيل إلي جلسة ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣ وصدر الحكم في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ برفض جميع الطعون، علماً بأن تقرير هيئة المفوضين أوصي بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ (إيضاح رقم (٣٢)).

- بناء علي خطاب البورصة المصرية بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ فقد قررت إدارة البورصة إيقاف التعامل علي أسهم الشركة اعتباراً من جلسة تداول ١٨ ديسمبر ٢٠١١ (إيضاح رقم (٣٣)).
- بناء علي محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٣ والمنعقدة للنظر في تداعيات حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ والذي قضى ببطلان قرار التخصيص للشركة وإعادتها للدولة وما تلاه من إجراءات وقرارات، فقد قررت الجمعية تشكيل لجنة قانونية لدراسة مدي إمكانية اللجوء إلي التحكيم الدولي في حالة فشل كافة الحلول الأخرى. وبتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٤ ورد إلي الشركة إخطار من مكتب أندرياس جورغادجيس - محامون - مستشارون قانونيون مقره في قبرص ويتم تسليم هذا الإخطار لحكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثين يوماً وأفاد هذا الإخطار بأنه في حالة عدم إمكانية حل هذا النزاع عن طريق الاستشارات والتفاوض خلال مدة ستة أشهر فأن المنازعة سيتم إحالتها إلي محكمة التحكيم الدولي.
- بتاريخ ٣٠ يونيه ٢٠١٤ أفادت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة بشأن كيفية تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، الخاص برد شركة النيل لحليج الأقطان بجميع أصولها وممتلكاتها وفروعها مطهرة مما تم عليها من تصرفات إلي الدولة قد أضحى مستحيلاً ، مما يكون للمساهمين الحاليين حسني النية حق تعلق بالشركة تعلقاً قانونياً يحول دون انتزاعها منهم ، ولا مناص والحالة هذه من تحول الالتزام بالرد العيني إلي التزام بأداء التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بعد التفاوض مع الشركة المذكورة ، وليس في ذلك إخلال بقوة الأمر المقضي الثابتة للحكم لأن التنفيذ العيني له وتنفيذه بطرق التعويض قسيمان متكافئان علي نحو ما تقدم بيانه ، وقد إنتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع ، إلي جواز تنفيذ الحكم في الحالة المعروضة بطريق التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بالأسعار المعمول بها وقت الإتفاق علي تنفيذ الحكم بهذا الطريق (إيضاح رقم (٣٢)).
- بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦ قامت الشركة القابضة للتشييد والتعمير بإسناد تقييم شركة النيل لحليج الأقطان إلي كلاً من شركة فينكوروب القابضة للاستثمار بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ وشركة ثري سيز للاستشارات المالية عن الأوراق المالية بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ بغرض التقدم بعرض شراء إجباري لكامل أسهم الشركة طبقاً للباب الثاني من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (إيضاح رقم (٣٢)).
- بموجب الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٨ تم الاتفاق بين نسبة تقارب ٢٠% من إجمالي أسهم الشركة مملوكة لمساهمين عرب وأجانب علي اللجوء للتحكيم الدولي لحل المشاكل القائمة بالشركة.
- صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، (إيضاح رقم (٣٤)).

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية
المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

٣٠ يونيو ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	إيضاح رقم	الأصول
			الأصول غير المتداولة
٤٢٤ ٤١٩ ٢٧٩	٤٢٣ ٧٤١ ٢٧١	(٣، هـ٢)	أصول ثابتة (بالصافي)
٤١ ٤٤٨ ٨٨٣	٤٠ ٨٥٦ ٨٨٣	(٤)	أصول أخرى (بالصافي)
٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠	٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠	(٥، و٢)	استثمارات عقارية (بالصافي)
٤٥٧ ٤٨٢	٤٥٧ ٤٨٢	(٦، ز٢)	استثمارات مالية - سندات
٢٣٨ ٠٦٤	٢٣٨ ٠٦٤	(ح٢)	مشروعات تحت التنفيذ
٥٢٨ ٩٢٢ ٧٦٨	٥٢٧ ٦٥٢ ٧٦٠		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٦ ٨٦٥ ٧٤٩	٦ ٨٦٥ ٧٤٩	(٧، ط٢)	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
٣ ١٠٦ ٠٨٦	٣ ٠٦٨ ٨٥٤	(٨، ي٢)	مخزون (بالصافي)
٥ ١١٨ ٥٣٩	٣ ٢٢٠ ٧٥٢	(٩، ك٢)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
٢ ٣١٠ ٣٠٨	٢ ٢٨٤ ٤٧٧	(١٠، ل٢)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
٩ ٨٨٦ ٨٩٢	٩ ٥٩٦ ٩٨٣	(١١، م٢)	نقدية بالبنوك والصندوق
٢٧ ٢٨٧ ٥٧٤	٢٥ ٠٣٦ ٨١٥		مجموع الأصول المتداولة
٥٥٦ ٢١٠ ٣٤٢	٥٥٢ ٦٨٩ ٥٧٥		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠	(١٢)	رأس المال
٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	(١٣، ع٢)	الإحتياطيات
٧٩ ٢٥٣ ٦٩٧	٨٧ ٠٩٨ ٣٦٦		أرباح مرحلة
٧ ٨٤٤ ٦٦٩	٤٦٧ ١٧٢		صافي أرباح الفترة / العام
٣٨٩ ٩٤٢ ٣٧٣	٣٩٠ ٤٠٩ ٥٤٥		مجموع حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
١ ١٤٤ ٦٦٨	١ ٠٦٨ ١١٨	(١٤، ر٢)	الالتزامات ضريبية مؤجلة
١٦ ٣٧٨	١٦ ٣٧٨		جارى المساهمين
١ ١٦١ ٠٤٦	١ ٠٨٤ ٤٩٦		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٨ ٣١٤ ٠٠٠	٨ ٣١٤ ٠٠٠	(١٥، ن٢)	المخصصات
٤٨ ٣٣٨ ٧٠٥	٤٧ ١٢٦ ٦٣٠	(١٦)	قرض البنك الأهلي المصري
٣٧١ ٩٠٠	٣٧١ ٩٠٠	(١٧)	أقساط استحققت ولم تسدد
٦٤٥ ١٢٢	٥٢٧ ٩٥٠	(١٨، س٢)	الموردون
٧٨ ٧١٥ ٠٤٧	٧٦ ٢٣٠ ٤٧١	(١٩، س٢)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	(٢٠، س٢)	دفعات مقدمة من بيع أراضي
١ ٨٨٧ ٢٠٦	١ ٧٨٩ ٦٤٠	(٢١، ر٢)	الالتزامات ضريبية مستحقة
٤١ ٠٨٥	٤١ ٠٨٥		المساهمة التكافلية
١٦٥ ١٠٦ ٩٢٣	١٦١ ١٩٥ ٥٣٤		مجموع الالتزامات المتداولة
٥٥٦ ٢١٠ ٣٤٢	٥٥٢ ٦٨٩ ٥٧٥		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

- تقرير الفحص المحدود مرفق.

المدير المالي



حسن سيد حسن

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفي الصيقي



شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل

عن الفترة المالية من أول يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٨</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٩</u>	<u>إيضاح</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>رقم</u>	
٢٣ ٩١٩	٩ ١٣٠	(٢٣، ف)	صافي الإيرادات
			<u>(يخصم)</u>
(١ ٢٨١ ٧٤٧)	(٩٩٢ ٥٧٨)	(٢٤)	تكلفة الإيرادات
(١ ٢٥٧ ٨٢٨)	(٩٨٣ ٤٤٨)		مجم (خسائر) الفترة
(١ ٤٧٧ ٥٨١)	(١ ٧١٢ ٧٢٦)	(٢٥)	مصروفات عمومية وإدارية
(٣٠.٠٠٠)	(٧٢ ٠٠٠)		مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة
			<u>يضاف :</u>
٣ ٩٣٨	٣ ٩٣٨		إيرادات استثمارات مالية
٨٧٥ ٨٤٠	٨٦٤ ٦٥٣		إيرادات متنوعة
--	٢ ٨٩٦ ٣٨٣		أرباح فروق تقييم عملة
(١ ٨٨٥ ٦٣١)	٩٩٦ ٨٠٠		صافي ارباح (خسائر) الفترة قبل العمليات غير المستمرة
(٦٠٠ ٩٠٣)	(٦٠٦ ١٧٨)	(٢٦)	صافي (خسائر) العمليات غير المستمرة
(٢ ٤٨٦ ٥٣٤)	٣٩٠ ٦٢٢		صافي ارباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب
٧٧ ٧٥١	٧٦ ٥٥٠	(١٤، ر)	الضريبة المؤجلة
(٢ ٤٠٨ ٧٨٣)	٤٦٧ ١٧٢		صافي ارباح (خسائر) الفترة بعد الضرائب
(٠.٠٥)	٠.٠٠٩	(٢٨)	نصيب السهم من ارباح (خسائر) الفترة

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفي الصيفي

المدير المالي

حسن سيد حسن

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل
عن الفترة المالية من أول يوليو ٢٠١٨ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٨</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٩</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
(٢ ٤٠٨ ٧٨٣)	٤٦٧ ١٧٢	صافي ارباح (خسائر) الفترة
		<u>يضاف :</u>
--	--	الدخل الشامل الآخر
<u>(٢ ٤٠٨ ٧٨٣)</u>	<u>٤٦٧ ١٧٢</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفي الصيفي

المدير المالي

حسن سيد حسن

شركة النيل لحليج الاقطان
شركة مساهمة مصرية
قائمة التغير في حقوق الملكية
عن الفترة المالية من اول يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

صافي (خسارة) ارباح الفترة جنيه مصري	ارباح مرحلة جنيه مصري	الاحتياطيات جنيه مصري	رأس المال جنيه مصري	٢٠١٨ سبتمبر
٣٨٢٠٩٧٧.٤ (٢٤٠٨٧٨٣)	(٢٦١٥٣٥٤) (٢٤٠٨٧٨٣)	٨١٨٦٩.٥١ --	٣٧٨٨١٥٠٧ --	الرصيد في أول يوليو ٢٠١٨ صافي (خسائر) الفترة
٣٧٩٦٨٨٩٢١	(٥٠٢٤١٣٧)	٨١٨٦٩.٥١	٣٧٨٨١٥٠٧	إجمالي الدخل الشامل عن العام
--	٢٦١٥٣٥٤	(٢٦١٥٣٥٤)	--	التغير في حقوق الملكية
٣٧٩٦٨٨٩٢١	(٢٤٠٨٧٨٣)	٧٩٢٥٣٦٩٧	٣٧٨٨١٥٠٧	المحول إلى الأرباح المرحلة
٣٨٩٩٤٢٣٧٣ ٣٩٠٦٢٢	٧٨٤٤٦٦٩ ٤٦٧١٧٢	٧٩٢٥٣٦٩٧ --	٣٧٨٨١٥٠٧ --	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
٣٩٠٤٠٩٥٤٥	٨٣١١٨٤١	٧٩٢٥٣٦٩٧	٣٧٨٨١٥٠٧	٢٠١٩ سبتمبر
--	٧٨٤٤٦٦٩	(٧٨٤٤٦٦٩)	--	الرصيد في أول يوليو ٢٠١٩
٣٩٠٤٠٩٥٤٥	١٦١٥٦٥١٠	٧١٤٠٩٠٢٨	٣٧٨٨١٥٠٧	صافي أرباح الفترة
			٢٦٤٩٦٢٥٠٠	إجمالي الدخل الشامل عن العام
			٢٦٤٩٦٢٥٠٠	التغير في حقوق الملكية
			--	المحول إلى الأرباح المرحلة
			٢٦٤٩٦٢٥٠٠	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد عبد العليم عفيفي الصيفي

المدير المالي

حسن سيد حسن

شركة النيل لحليج الأقطان
شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية من أول يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٨</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٩</u>	<u>إيضاح</u>
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>رقم</u>
(٢ ٤٨٦ ٥٣٤)	٣٩٠ ٦٢٢	
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
		صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب
		<u>تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع صافي التدفقات النقدية</u>
		<u>من أنشطة التشغيل</u>
		إهلاك الأصول الثابتة
٧٠٢ ٠٣٤	٦٨٢ ١٥٣	(٣)
--	(٢ ٨٩٦ ٣٨٣)	
(٣ ٩٣٨)	(٣ ٩٣٨)	
		فروق تقييم عملة (قرض البنك الأهلي)
		إيرادات استثمارات غير محصلة
		خسائر التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات
		(المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١ ٧٨٨ ٤٣٨)	(١ ٨٢٧ ٥٤٦)	
٤٨ ٣٠٦	٣٧ ٢٣٢	(٨)
٧٨٥ ٤٣٥	١ ٨٩٧ ٧٨٧	(٩)
(٢٢٥ ٠٤٣)	٢٥ ٨٣١	(١٠)
(١٦٧ ٩٣٩)	(١١٧ ١٧٢)	(١٨)
٣٣٩ ٤٥٩	(٢ ٤٨٤ ٥٧٦)	(١٩)
٦ ١٤٥	(٩٧ ٥٦٦)	(٢١)
(١ ٠٠٢ ٠٧٥)	(٢ ٥٦٦ ٠١٠)	
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
--	(٤ ١٤٥)	
	٥٩٢ ٠٠٠	
--	٥٨٧ ٨٥٥	
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
--	(١ ٢١٢ ٠٧٥)	
--	(١ ٢١٢ ٠٧٥)	
(١ ٠٠٢ ٠٧٥)	(٣ ١٩٠ ٢٣٠)	
		<u>يضاف معاملات غير نقدية</u>
--	٢ ٨٩٦ ٣٨٣	
٣ ٩٣٨	٣ ٩٣٨	
٨ ٤٥٥ ١٣٥	٩ ٨٨٦ ٨٩٢	
٧ ٤٥٦ ٩٩٨	٩ ٥٩٦ ٩٨٣	(١١، م٢)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد عبد العظيم عفيفي الصيغي

المدير المالي
حسن سيد حسن

قائمة محتويات الإيضاحات

<u>إيضاح رقم</u>	<u>البيان</u>	<u>رقم الصفحة</u>
(١)	نبذة عن الشركة	١٠
(٢)	السياسات المحاسبية المتبعة	١٧ - ١٠
(٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)	٢٠ - ١٨
(٤)	أصول أخرى (بالصافي)	٢٣ - ٢٠
(٥)	استثمارات عقارية (بالصافي)	٢٤ - ٢٣
(٦)	استثمارات مالية - سندات	٢٤
(٧)	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع	٢٥-٢٤
(٨)	مخزون (بالصافي)	٢٦
(٩)	عملاء وأوراق القبض (بالصافي)	٢٦
(١٠)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)	٢٧
(١١)	نقدية بالبنوك والصندوق	٢٧
(١٢)	رأس المال	٢٨
(١٣)	الاحتياطيات	٢٨
(١٤)	إلتزامات ضريبية مؤجله	٢٨
(١٥)	المخصصات والاضمحلال في قيمة الأصول	٢٩
(١٦)	قرض البنك الأهلي المصري	٣٠-٢٩
(١٧)	أقساط استحققت ولم تسدد	٣٠
(١٨)	الموردون	٣٠
(١٩)	داننون وأرصدة دائنة أخرى	٣٠
(٢٠)	دفعات مقدمة من بيع أراضي	٣١
(٢١)	التزامات ضريبية مستحقة	٣١
(٢٢)	حسابات لأطراف ذوي علاقة	٣١
(٢٣)	صافي الإيرادات	٣١
(٢٤)	تكلفة الإيرادات	٣١
(٢٥)	المصروفات العمومية والإدارية	٣٢
(٢٦)	صافي خسائر العمليات غير المستمرة	٣٢
(٢٧)	التقارير القطاعية	٣٣
(٢٨)	نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)	٣٤
(٢٩)	القيمة العادلة للأدوات المالية	٣٤
(٣٠)	القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها	٣٥-٣٤
(٣١)	الموقف الضريبي	٣٦-٣٥
(٣٢)	حكم محكمة القضاء الإداري	٣٧
(٣٣)	خطاب البورصة المصرية	٣٧
(٣٤)	تعديلات معايير المحاسبة المصرية الجديدة	٣٧-٤٠
(٣٥)	أحداث هامه	٤٠
(٣٦)	توفيق الأوضاع	٤٠

شركة النيل لحليج الأقطان
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة النيل لحليج الأقطان - شركة مساهمة مصرية - بموجب القرار الوزاري رقم ١١٠٦ بتاريخ أول يوليو ١٩٦٥ وبصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام أصبحت الشركة إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للأقطان والتجارة الدولية وبتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٩٧ اجتمعت الجمعية العامة للشركة لتوفيق أوضاعها طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة وتخضع الشركة لهذا القانون من تاريخه.

غرض الشركة هو الاتجار في الأقطان وحلجها وتسويق منتجاتها والأغراض المكملة والمتعلقة بها داخلياً وخارجياً وتصدير واستيراد الأقطان والغزل والألياف وكذلك التصنيع أو الاتجار في مخلفات القطن والخيش وعوادم الغزل كذلك الصناعات المتعلقة بالزيوت والشحومات والأعلاف والصابون والصناعات التي ترتبط بأي من منتجات الشركة، استيراد الخامات والمهمات وقطع الغيار والآلات والمعدات اللازمة لأغراض الشركة والاتجار في كافة المحاصيل الزراعية وتصديرها واستيرادها والاتجار والتسويق والتوزيع والتوريد والاستيراد والتصدير والوكالة التجارية والقيام بعمليات الاستثمار العقاري وكذلك المشروعات الزراعية والحيوانية، استغلال الأصول المملوكة للشركة في كافة أوجه الاستغلال، وجميع أعمال النقل والتخزين التي ترتبط بنشاط الشركة ، وصناعة التبريد وإقامة الثلاجات العامة للتخزين بمقابل سواء بمفردها أو مشاركة مع الغير ويحق للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة أو التي قد تعاونها علي تحقيق أغراضها في مصر أو الخارج ، وكذلك الصناعات المشتقة والتي ترتبط بأي من منتجات الشركة.

صدر القرار الوزاري رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٠٠٣ وكذا قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٢٦٥٤ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٣ بالترخيص باندماج شركة النيل للاستثمارات التجارية والعقارية في شركة النيل لحليج الأقطان إعتباراً من ٣١ مارس ٢٠٠١ (تاريخ الاندماج) وقد تم تعديل الأصول والالتزامات بدفاتر الشركة بناء علي الاندماج المذكور وقد تم التأشير برأس المال الجديد وقدره ٥٠٠ ٩٦٢ ٢٦٤ جنيه مصري (مائتان أربعة وستون مليون وتسعمائة وإثنان وستون ألف وخمسمائة جنيهاً مصرياً) بالسجل التجاري بتاريخ أول مارس ٢٠٠٣.

إعتماد القوائم المالية

تم إعتماد القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١٦٨) المنعقد بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩.

٢- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

أ. أسس إعداد القوائم المالية

تعد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء ما يتصل بالقوانين واللوائح السارية. علماً بأنه تم إتباع نفس السياسات والأسس المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الدورية مقارنة مع أحدث قوائم مالية سنوية.

ب. التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

ويتمثل في التغيير في المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد القوائم المالية، وذلك بالتحول من سياسة محاسبية مقبولة إلى سياسة محاسبية أخرى مقبولة، وفي إطار معايير المحاسبة المصرية، حيث يكون التطبيق التطوعي للسياسة الجديدة له الأثر الإيجابي على مدى تعبير نتائج تطبيق تلك السياسة على جوهر معاملات وعمليات الشركة وبما يترتب عليه من آثار على حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة، ويتم إثبات آثار ذلك التغيير في السياسات بأثر رجعي وإثبات تلك الآثار بالأرباح المرحلة ضمن حقوق الملكية (إن وجدت).

ت. إثبات المعاملات بالدفاتر

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، وتثبت المعاملات بالعملات الأجنبية علي أساس أسعار الصرف في نطاق السوق الحرة للنقد الأجنبي وقت التعامل، ويعاد تقييم أرصدة الأصول والخصوم المتداولة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي علي أساس أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ويتم إدراج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل.

ج. التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر علي قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات خلال الفترات والسنوات المالية وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

د. ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. وتثبت المعاملات التي تتم بعملات بخلاف عملة القيد طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي تاريخ الميزانية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي نشأت فيها. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

هـ. الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصصاً منها مجمع الإهلاك بقيمة أي خسائر متركمة لاضمحلال الأصول وذلك طبقاً لمعيار الاضمحلال (إيضاح ٢ / ش) يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية (تكلفة الإقتناء) ويتم إهلاكها بإتباع طريقة القسط الثابت علي أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل وفقاً للمعدلات التالية :

الأصل	معدل الإهلاك
مباني وإنشاءات	٢.٥% - ٥%
آلات ومعدات	٥%
وسائل نقل وانتقال	٥% - ٢٠%
عدد وأدوات	٥% - ١٤.٣%
أثاث ومعدات مكاتب	١٠% - ٢٠%

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

و. الاستثمارات العقارية

١. القياس عند الاعتراف الأول

يتم قياس وإثبات الاستثمارات العقارية بتكلفة الشراء أو أي نفقات مباشرة متعلقة بها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها والمعيار رقم (٣٤) الاستثمار العقاري وتحدد تلك الاستثمارات بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة بحيث يتم الاحتفاظ بها لتحقيق إرتفاعاً في قيمتها مع عرضها للبيع لتولد تدفقات نقدية بدرجة كبيرة للمنشأة على المدى البعيد ضمن نشاط المنشأة ، وكذلك الأراضي المحتفظ بها لغرض مستقبلي غير محدد في الوقت الحاضر بقصد زيادة قيمتها إذا لم تكن المنشأة قد قررت استخدامها في شكل عقارات مستغلة بمعرفة المالك وأما لغرض البيع في المدى القريب ضمن نشاط المنشأة.

٢. تقييم الاستثمارات العقارية

- يتم تقييم الاستثمارات العقارية طبقاً لنموذج التكلفة حيث تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً قيمة أي خسائر متراكمة لاضمحلال الأصول وذلك طبقاً لمعيار الاضمحلال (إيضاح ٢ / ش).
- تتم التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية دون تغيير القيمة الدفترية للأصل كما يلي:
 - يتم تحويل الاستثمارات العقارية إلى الأصول الثابتة عند البدء في استخدام العقار كعقار مشغول بمعرفة المالك.
 - يتم التحويل من الأصول الثابتة إلى الاستثمارات العقارية عند انتهاء المالك من استخدام العقار.

ز. استثمارات مالية - سندات

يتم تقييم الاستثمارات المالية - سندات بالتكلفة ويتم إثبات العائد على هذه الاستثمارات ضمن بند إيرادات استثمارات بقائمة الدخل.

ح. مشروعات تحت التنفيذ

يتم تسجيل التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ وعند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهز للاستخدام في الغرض المنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة.

ط. أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع

يتم قياس الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجاري التخلص منها) و المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف البيع أيهما أقل.

تبويب المنشأة الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجاري التخلص منها) كأصول محتفظ بها لغرض البيع ، إذا كان من المتوقع أن يتم استرداد قيمتها الدفترية ، بشكل أساسي ، من صفقة بيع وليس من الاستمرار في استخدامها.

يتم إثبات الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع تحويلاً من بند أصول طويلة الأجل عندما تبدأ المنشأة في إجراءات البيع والتصرف فيه والالتزام بخطة البيع من الإدارة العليا، كما يجب أن يكون من المتوقع أن تستوفي عملية البيع الشروط التي تسمح بقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام من تاريخ التثبيت، ويجب أن تشير الإجراءات المتخذة لعملية البيع إلى عدم احتمال حدوث تغيرات جوهرية في الخطة أو أنه سيتم التراجع عنها، وقد تؤدي الأحداث لامتداد المدة اللازمة لعملية البيع لأكثر من عام، إلا أن تحديد المدة لا يحول دون تصنيف الأصل كأصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع.

يتوقف حساب قيمة إهلاك (أو استهلاك) لأي من الأصول غير المتداولة، طالما أنها مبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع أو كانت ضمن مجموعة جاري التخلص منها مبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع، ويتم الاستمرار في قيد الفوائد وغيرها من المصروفات المتعلقة بالتزامات مجموعة الأصول الجاري التخلص منها والمبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع.

ي. المخزون

يقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

تحمل القيمة الدفترية للمخزون المباع كمصروف في الفترة التي تحقق فيها الإيراد الناتج عن البيع بالإضافة إلى أي تخفيض ناتج عن انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون عن قيمته الدفترية وكذلك كافة الخسائر في المخزون كمصروف في نفس الفترة التي حدث فيها هذا التخفيض أو تحققت فيها هذه الخسائر، ويتم الرد لأي تخفيض في قيمة المخزون الناشئ عن الزيادة في صافي قيمته البيعية كتخفيض في تكلفة المخزون المباع في الفترة التي تم الرد فيها.

١ الخامات وقطع الغيار والمواد والمهمات

- يتم تقييم الخامات وقطع الغيار والمواد والمهمات على أساس التكلفة الفعلية حتى وصولها للمخازن وتحسب التكلفة للمنصرف منها بطريقة المتوسط المتحرك بعد كل عملية إضافة.

٢ الإنتاج التام

- يتم تقييم الإنتاج التام على أساس التكلفة الصناعية، أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

٣ المخلفات

- يتم تقييم المخلفات على أساس أسعار بيع آخر مزاد أو التكلفة أيهما أقل.

ك. العملاء

يتم إثبات العملاء بالقيمة الاسمية ولا تحمل بأي عائد وتخفيض بقيمة الانخفاض (إن وجد)، والناتج من عدم مقدرة هؤلاء العملاء على السداد، وتكون لدى الشركة أدلة موضوعية عن عدم تمكنها من تحصيل تلك المبالغ.

ل. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات المدينون والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة الاسمية وتخفيض بقيمة الانخفاض (إن وجد)، والنتائج من عدم مقدرة هؤلاء المدينون علي السداد ، وتكون لدي الشركة أدلة موضوعية عن عدم تمكنها من تحصيل تلك المبالغ.

م. النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلي مبالغ نقدية ويكون خطر التغير في قيمتها ضئيل، وكذا أرصدة بنوك الحسابات الجارية الدائنة التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

ن. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام (قانوني ، حكمي) أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه منافع إقتصادية مستقبلية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثق لمبلغ الالتزام. وإذا ما كان هناك تأثيراً هاماً للقيمة الزمنية للنقود فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم - قبل الضرائب - لأخذ هذا التأثير في الاعتبار. هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير لها.

س. موردون ودائنون وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الموردون والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة الاسمية ولا تحمل بأي فائدة ، كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

ع. الإحتياطات

الإحتياطي القانوني

طبقاً لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة يتم إحتجاز ٥% من صافي أرباح الشركة لتكوين الإحتياطي القانوني وذلك حتي يصل رصيد ذلك الإحتياطي إلي ٥٠% من رأس المال المصدر ، ولا يتم إجراء توزيعات من هذا الإحتياطي.

الإحتياطيات الأخرى

يجوز للجمعية العامة بناءً علي اقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى.

ف. تحقق الإيراد

يعترف بالإيراد الخاص بتنفيذ عملية تتضمن تقديم خدمة (خدمات تشغيل للغير ، خدمات مباحة) عندما يمكن تقدير نتائجها بدقة كافية وذلك إلي المدي الذي تم تنفيذه من المعاملة حتي تاريخ الميزانية ، و يمكن تقدير نتائج تنفيذ عملية معينة بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة :

(أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.

و(ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.

و(ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ الميزانية.

و(د) أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التي تم تكبدها في العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع (إنتاج تام) إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية :

(أ) أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلي المشتري.

و(ب) ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية ،أو الرقابة الفعالة علي السلع المباعة.

و(ج) أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

و(د) أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلي المنشأة.

و(هـ) إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

ص. الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق علي أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال علي مدار الفترة حتي تاريخ الاستحقاق.

ق. تكلفة الإقتراض

يتم إثبات تكلفة الإقتراض عن السنة المالية ضمن بند المصروفات التمويلية بقائمة الدخل طبقاً للمعالجة القياسية الواردة بالمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) تكلفة الإقتراض.

ر. ضريبة الدخل

تتضمن ضريبة الدخل التي يتم احتسابها علي الأرباح المحققة للشركة علي كل من قيمة الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل.

الضريبة المؤجلة هي الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المستخدمة والتي تم بها تحقق أو تسوية القيمة الحالية لتلك الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية في تاريخ إعداد الميزانية، ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة كأصل للشركة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية استخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة خلال السنوات المستقبلية. ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المثبتة كأصل لدي المنشأة بقيمة الجزء الذي لن تتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

ش. الاضمحلال في قيم الأصول طويلة الأجل

يتم دراسة القيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل المملوكة للشركة في تاريخ الميزانية، وفي حالة توافر مؤشرات تدل على انخفاض القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمة هذه الأصول إلى قيمتها القابلة للاسترداد ويحمل هذا الانخفاض على قائمة الدخل، ويتم حساب قيمة الإهلاك السنوي فيما يتعلق بالأصول الثابتة عن السنوات التالية على أساس القيمة المعدلة.

وتقوم إدارة الشركة بشكل دوري في تاريخ الميزانية بتقييم وجود أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمة الخسائر والسابق الاعتراف بها والتي نشأت عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفترات السابقة وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات يعاد تقدير قيمة الانخفاض ويتم رد قيمة الانخفاض السابق تسجيله في الفترات السابقة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن صافي قيمتها الدفترية الأصلية قبل تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة.

ت. الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال في قيمة كل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم تكوين مخصص بها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحصيل يتم إعدامها خصماً على حساب المخصص والذي يضاف إليه أي متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية للمخصص بقائمة الدخل.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية ثم حدث وأن إنخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلي الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

ث. توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالتزامات في الفترة المالية التي تقرر فيها الجمعية العامة هذه التوزيعات.

خ. إدارة رأس المال

١ سقف إنتماني

- لا يوجد سقف إنتماني للعملاء وذلك لأن طبيعة عملاء الشركة عملاء خدمات.

٢ إدارة رأس المال من خلال الأصول الثابتة

- لا توجد إضافات للأصول الثابتة الخاصة بنشاط الشركة الخاص بالوحدات الإنتاجية للمحالج حيث لا توجد كميات من إنتاج القطن تستدعي تطوير تلك الأصول الثابتة، أما الإضافات الأخرى علي الأصول الثابتة تتم للمحافظة علي استمرار نشاط الشركة.

٣ مدى قدرة الشركة علي الوفاء بسداد التزاماتها

- تقوم الشركة بالوفاء بالتزاماتها عن طريق التصرف في الأصول غير المستغلة وذلك لضعف الكميات المورد من الأقطان وهو النشاط الأساسي لها وذلك لنقص المساحات المنزرعة من القطن.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

٣- أصول ثابتة (بالصافي)

الإجمالي	أثاث ومعدات مكتبية	عدد وأثاث	وسائل نقل	آلات ومعدات	مباني	أرضي	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٨٠.٧٦٦.٢٩٧	١.٣٩٣.٧٢٤	١.٩٩٤.٦٩٨	٣.٢٠٩.٨٥٧	٣.٨٢٦.٤٠٢	٢٩.٤٤٠.١٨١	٤٠.٦٣٦.٤٢٥	التكلفة في أول يوليو ٢٠١٨
٤.١٣٥	٤.١٣٥	--	--	--	--	--	الإضافات خلال العام
(٥١٧.٣٦٠)	--	(٥١٧.٠٨٠)	(٢٨٠)	--	--	--	أصول غير مدرجة بتقييم القيمة (٣١ ديسمبر ٢٠٠١)
٦.٨٦١.٩٨٤	١.٦٥١.٨	١.٢٩٦	--	٥.١٦٩.١٧٠	٩٢٥.٠٠٠	٧٥٥.٠٠٠	التكلفة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٤.٨٧.١١٥.٥٦	١.٤١٤.٣٨٧	١.٤٧٨.٩١٤	٣.٣٠٩.٥٧٧	٤.٣٤٣.٥٧٢	٣.٣٦٥.١٨١	٤٠.٧١١.٤٢٥	الإضافات خلال الفترة
٤.١٤٥	٤.١٤٥	--	--	--	--	--	الإستبعادات خلال الفترة
(١.٠٧٠)	(١.٠٢٧)	--	(٤٣)	--	--	--	التكلفة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٤.٨٧.١١٨.١٣١	١.٤١٧.٥٠٥	١.٤٧٨.٩١٤	٣.٣٠٩.٥٣٤	٤.٣٤٣.٥٧٢	٣.٣٦٥.١٨١	٤٠.٧١١.٤٢٥	مجموع الإهلاك في أول يوليو ٢٠١٨
٥٣.٧١٢.٥٧٤	١.٢٨٦.٢٠١	١.٩٣١.٢٩٩	٢.٩٨٠.٥٧٤	٣.٥١٨.٨٤٧	١٦.٢٤٥.٦٥٣	٧٥٥.٠٠٠	مجموع الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٢.٦٣٨.٥٧٨	٢٦.٥٧٦	١٦.١٩٥	٢.٨٦٤.٩	١.٥٠٧.٤٥٢	٨٧٩.٧٠٦	--	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة (٣١ ديسمبر ٢٠٠١)
(٥١٧.٣٥٩)	--	(٥١٧.٠٧٩)	(٢٨٠)	--	--	--	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٦.٨٦١.٩٨٤	١.٦٥١.٨	١.٢٩٦	--	٥.١٦٩.١٧٠	٩٢٥.٠٠٠	٧٥٥.٠٠٠	مجموع الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٦.٢٦٩.٥٧٧	١.٣٢٩.٢٩٥	١.٤٣١.٧١١	٣.١٨٨.٩٤٣	٣.٧١٩.٤٦٩	١٨.٠٥٠.٣٥٩	١.٥٠٠.٠٠٠	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٦.٨٢.١٥٣	٥.٧٢٦	٤.٠٤٩	٣.١٥٨	٤.٥٥.٧٦٦	٢٣٦.٤٥٤	--	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
(١.٠٧٠)	(١.٠٢٧)	--	(٤٣)	--	--	--	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٦.٣٣٧.٨٦٠	١.٣٣٣.٩٩٤	١.٤٣٥.٧٦٠	٣.٢١٩.٥٥٨	٣.٧٦٠.١٢٣٥	١٨.٢٨٦.٨١٣	١.٥٠٠.٠٠٠	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٤.٢٣٧.٤١٢.٧٧١	٨٣.٥١١	٤.٣١٥.٤	٩.٠٤٧.٦	٥.٨٣٥.٣٢٧	١٢.٠٧٨.٣٦٨	٤.٥٥.٦١٠.٤٢٥	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٤.٢٤٤.٤١٩.٧٧٩	٨٥.٠٩٢	٤.٧٢.٠٣	١٢.٠٦٣.٤	٦.٢٤١.١٠٣	١٢.٣١٤.٨٢٢	٤.٥٥.٦١٠.٤٢٥	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩
٢٢٠.١٣.٨٩٠	١.٢٦٤.٣٢٠	١.٢٥٩.٥٩٤	٢.٢٦٥.٦٠٥	٨.١٤٤.٥٢١	٩.٠٧٩.٨٥٠	--	مخصص أصول غير مدرجة بتقييم القيمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩

- تتضمن الأصول الثابتة مبلغ ٩١٩ ٩١٤ ١٢.٠٢٤ جنيه مصري تتمثل في تكلفة الآلات والمعدات المتوقعة عن العمل وكذلك المباني الخاصة بها بمصانع المنيا وقد بلغ إهلاك تلك الأصول مبلغ ٣١٠ ٦١٠.٢٠١ جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.
- تتضمن الأصول الثابتة مبلغ ٤٧٠ ٢٣٤ ٢٢٤ جنيه مصري تتمثل في تكلفة المباني الخاصة بالآلات والمعدات المستبعدة بالكامل بمحاج كفر الشيخ وقد بلغ إهلاك تلك الأصول مبلغ ٤١٧ ٤٤٥ ٢٤٥ جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.
- علماً بأنه قد تم احتساب إهلاك بنسبة ٥٠% لكل من مصانع المنيا ومحاج كفر الشيخ عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وذلك نظراً لاتخاذ الإدارة قرار بالتوقف.

١/٣- يتمثل بند الأراضي ومحال ومصانع الشركة فيما يلي:-

البيان	المساحة متر مربع	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ جنيه مصري
المنيا *	٣٠٤ ٦٥٠	١٨١ ٢٦٦ ٩٠٧	١٨١ ٢٦٦ ٩٠٧
إيتاي البارود **	١٨٥ ٠٨٠	٧٣ ٧٤٨ ٥٦٩	٧٣ ٧٤٨ ٥٦٩
المحلة الكبرى	٢٣٧ ٥٥٣	٦٢ ٧٤٤ ١٠٧	٦٢ ٧٤٤ ١٠٧
زفتي	١١٦ ٤٩٨	٤٢ ٤٢٠ ٩١٨	٤٢ ٤٢٠ ٩١٨
كفر الزيات	١٠٥ ٥٣٩	٣٠ ٢٧٤ ٥٧٨	٣٠ ٢٧٤ ٥٧٨
كفر الشيخ ***	١٧ ٤٩٣	٩ ٢١٢ ٧٨٧	٩ ٢١٢ ٧٨٧
كفر الغنامية ****	٢٣ ٧٠٢	٥ ٩٤٢ ٥٥٩	٥ ٩٤٢ ٥٥٩
مصنع طما جيت	١٢ ٣٦٧	٧٥٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٠٠٠
	١ ٠٠٢ ٨٨٢	٤٠٦ ٣٦٠ ٤٢٥	٤٠٦ ٣٦٠ ٤٢٥

* بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٤ صدر القرار رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٤ من محافظة المنيا بالاستيلاء المؤقت علي مساحة ٢ فدان ١٦ سهم بحوض الجامع ناحية الأخصاص نمرة ٢٩ بمدينة المنيا وذلك لإنشاء كوبري أعلي مزلقان السكك الحديدية لمدة ثلاث سنوات أو لحين إنتهاء إنشاء المشروع أيهما أقرب والصادر بخصوصه قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٤ بشأن إعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر علي الأرض.

** تتضمن الأراضي مبالغ ٢ ٧٥٣ ٩٣٠ جنيه مصري تمثل جزء من أرض محلج دمنهور بعقود ابتدائية وقد تم إدراج القيمة ضمن أصول محلج إيتاي البارود.

*** بناء علي موافقة مجلس الإدارة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٥ تم بيع مساحة ١ ٤٠٠ متر من أرض كفر الشيخ بمبلغ ١٠ ٠٠٠ جنيه مصري للمتر بإجمالي ١٤ مليون جنيه مصري.

**** تتضمن الأراضي مبلغ ٥٧١ ٦١٦ جنيه مصري تمثل جزء من أرض محلج الغنامية ضمن مساحة إجمالية قدرها ٢٣ ٧٠٢ متر مربع ما زالت بموجب عقود ابتدائية.

٢/٣- يتمثل مخصص الأصول غير المدرجة بتقييم الهيئة في الآتي :-

البيان	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ جنيه مصري
- قيمة شراء مصنع شركة الإسكندرية الدولية للصناعة والتجارة (طما جيت) بموجب عقد ابتدائي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ولم يتم توثيق عقد الشراء وقد تم خصم قيمة وسائل النقل والآلات ومعدات وعدد وأدوات وأثاث ومعدات مكتبية التي تم بيعها إيضاح (رقم ٣).	٦ ٨٦١ ٩٨٤
بخصم:	
قيمة الأصول الثابتة التي لم تدرج بتقرير الهيئة العامة لسوق المال وقد تم إضافتها لحساباتها بالأصول الثابتة وكذلك ضمن مخصص الأصول غير المدرجة بتقرير الهيئة تم خصم قيمة وسائل النقل والآلات ومعدات وعدد وأدوات وأثاث ومعدات مكتبية التي تم بيعها (إيضاح رقم ٣).	٦ ٨٦١ ٩٨١
--	

- بموجب قرار مجلس الإدارة في جلسته رقم (٢٧) بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٩ بالإجماع على العرض المقدم من شركة أجياد للتجارة والتسويق لتأجير المصنع.

- وبناء علي مجلس الإدارة في جلسته رقم (٨٢) بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٣ التي تمت الموافقة فيه علي طلب التنازل والتسوية المقدم من شركة أجياد للتجارة والتسويق وبتشكيل لجنة لاستلام المصنع والتسوية وتم الموافقة بمجلس الإدارة في جلسته رقم (٨٤) بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٣ علي التسوية المقترحة بناء علي قرار اللجنة المشكلة لاستلام المصنع ، تم إبرام عقد إيجار مع شركة نورث ستار للتجارة والتوريدات بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٣ لمدة عام مع مراعاة كافة الضمانات اللازمة للحفاظ علي كافة حقوق الشركة وممتلكاتها بما في ذلك الصيانة الدائمة والمؤقتة لكافة معدات المصنع وذلك نظير قيمة إيجارية قدرها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصري تبدأ من تاريخ ٨ مايو ٢٠١٣ وحتى ٧ مايو ٢٠١٤ وعلي أن يسدد المستأجر تأمين قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه مصري، وبناء علي مذكرة من شركة نورث ستار للتجارة والتوريدات بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٣ ونظراً لما تتكبده الشركة نظير أعمال الصيانة والتجديد لخطوط الإنتاج تم تمديد عقد الإيجار بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٣ ليبدأ من ٨ مايو ٢٠١٤ حتي ٧ مايو ٢٠١٨ بنفس القيمة الإيجارية وقدرها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصري سنوياً بإجمالي مبلغ ٢ مليون جنيه مصري يتم سدادها بشيكات بدء من تاريخ استحقاق ٨ مايو ٢٠١٤ حتي تاريخ استحقاق ٨ نوفمبر ٢٠١٧ (إيضاح رقم (٩)) وبتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨ تم تجديد العقد واعتباره من تاريخ ٨ مايو ٢٠١٨ ولمدة عام حتى ٧ مايو ٢٠١٩ وبقيمة إيجار لمدة هذا العقد بمبلغ ١.٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصري.

٤- أصول أخرى (بالصافي)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
جنيه مصري	جنيه مصري
٦٢.٠٠٠.٠٠٠	٦٢.٠٠٠.٠٠٠
٦٢.٠٠٠.٠٠٠	٦٢.٠٠٠.٠٠٠

أصول أخرى تدار بمعرفة البنك العقاري *

يخصم:

(٢٠.٥٥١.١١٧)	(٢١.١٤٣.١١٧)
٤١.٤٤٨.٨٨٣	٤٠.٨٥٦.٨٨٣

حصة من تسوية مديونية العميل (نيواكسبريس) **
الصافي

* وافق مجلس إدارة شركة النيل بجلسته رقم (٦) المنعقدة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٧ علي تسوية مديونية العميل نيو أكسبريس (عاطف سلام) حيث تم منح شركة النيل لحليج الأقطان حد إعتادات مستندية محلية مغطاة بشيكات مسحوبة علي شركات العميل عاطف سلام للتحويل والتي بلغ إجماليها حتي ١٥ سبتمبر ٢٠٠١ مبلغ ٦٢ مليون جنيه مصري وقد تعذر العميل عاطف سلام عن السداد حتي بلغت مديونيته في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ مبلغ ١٤٦.٧ مليون جنيه مصري وتقدم لسداد مديونيته ببروتوكول للتسوية الشاملة إلي محافظ البنك المركزي وجهاز المدعي العام الإشتراكي حيث وافقت شركة النيل لحليج الأقطان و(البنوك والشركات الدائنة الأخرى) بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧ علي التخالص العيني وذلك بأن يتم التنازل إليهم من قبل شركات العميل المدينة عن كامل الأصول والعقارات المرهونة بشرط تقييمها وتقدير قيمتها الحالية وتكون لشركة النيل لحليج الأقطان حصة في ملكية هذه الأصول بنسبة (٥.٩٢%) مساوية لنسبة الديون المستحقة للشركة لإجمالي المديونية المستحقة للدائنين.

- وافق الدائنين علي تكوين جماعة تسمى جماعة الملاك علي الشروع لإدارة وتطوير وتجهيز وتسويق وبيع الأصول والعقارات محل التخالص العيني وتكون نسبة مساهمتهم في تحمل الالتزامات الناشئة عن الاحتياج لتطوير وتجهيز هذه الأصول والعقارات علي أساس نسبة المساهمة لكل منهم إلي حين إتمام بيعها وبالتبعية يكون للدائنين الحق في نسبة من عوائد بيع هذه الأصول مساوية لنسبة مساهمتها.

- اتفق أطراف البروتوكول علي تقييم الوحدات السكنية والتجارية والإدارية موضوع التخالص وفقاً لأحكام قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية.
- يلتزم العميل عاطف سلام بتسليم كافة العقارات الموافق علي تقييمها الي الدائنين بموجب محاضر تسليم موقعة ويلتزم بتقديم إقرار يوضح فيه كافة التصرفات التي تمت بمعرفته لكل مشروع علي حده سواء كلياً أو جزئياً.
- إتفقت جماعة الدائنين علي أنهم ملتزمون بتسوية المستحق علي المشروعات التي تم تنفيذها والمستحقة لبعض الشركات وكذلك الأنفاق علي الحملات الدعائية والتسويقية ومنح موارد مالية إضافية لكل مشروع علي حده للإنفاق علي هذا المشروع للتمكن من بيعه.
- يقر العميل عاطف سلام أن العقارات محل التقييم مملوكة له ملكية تامة وغير متنازع عليها من أي جهة وليس عليها أي ديون أو مرهونة لأي جهة حكومية أو غيرها وخالية من كافة الحقوق العينية الأصلية والتبعية بخلاف الرهون والامتيازات المقيدة لصالح أطراف البروتوكول.
- وافق الدائنين علي إسناد أعمال الوكالة والإدارة للبنك العقاري المصري العربي.
- وافق الدائنين علي قبول حصص في حصيلة بيع كافة المشروعات والأصول حتي وإذا كانت حصيلة بيع هذه الأصول أقل من المديونيات مضافاً إليها كافة المبالغ التي تم إنفاقها علي استكمال هذه المشروعات.
- بموجب التوقيع علي البروتوكول يتم إيقاف كافة الإجراءات القانونية المتخذة أو الجاري إتخاذها من الدائنين ضد عاطف سلام والتصالح في كافة الدعاوي المدنية والجنائية بين أطراف البروتوكول.
- البروتوكول يمثل مشروع مبدئي يتم إعتماده في مجالس الدائنين ويتم تفعيله عقب الموافقة الجماعية عليه وذلك بالتوقيع علي عقد التسوية النهائية والتخالص العيني وعقد الاتفاق بإدارة الأصول والعقارات المتخالص عليها بين الدائنين.
- وبتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧ تم عقد اتفاق إدارة وتصرف بين كل من البنك العقاري المصري العربي طرف أول (أحد جماعة الدائنين) وباقي مجموعة الدائنين (طرف ثاني) علي خلق حالة من حالات الشبوع في ملكية تلك الأصول العقارية لجماعة الدائنين الممثلين في هذا الإتفاق كلاً بنسبة مديونيتهم المستحقة وذلك لإعادة بيع تلك الأصول بعد تنميتها والعمل علي تعظيم قيمتها لتحقيق أعلى مردود ممكن في سبيل حصول كافة الدائنين علي حقوقهم بنسبة مساهمة كل منهم في الدين وكذلك الإتفاق فيما بين جماعة الدائنين علي تعيين البنك العقاري المصري العربي (الطرف الأول) مديراً ووكيلاً لجماعة الدائنين في الإدارة والتصرف في الأصول العقارية التي آلت ملكيتها إليهم وإتخاذ كافة الإجراءات نيابة عن فريق الطرف الثاني وممارسة كافة الحقوق والصلاحيات بموجب هذا الإتفاق والقيام بأداء تلك الواجبات المحددة في هذا الاتفاق بواسطته أو من خلال وكلائه أو العاملين لديه.
- وبموجب هذا الإتفاق يتم نقل ملكية الأصول والعقارات لجماعة الدائنين وتوثيق وتسجيل العقود الخاصة بذلك لخلق حالة الشبوع فيما بين جماعة الدائنين في ملكية تلك العقارات.
- إعداد خطط التسويق وبيع هذه الأصول والعقارات وتوزيع حصيلة البيع علي البنوك والشركات الدائنة كلاً بنسبة مساهمته في الدين طبقاً لإتفاق التسوية النهائي والسداد العيني وذلك مع الأخذ في الإعتبار سداد كافة المديونيات المستحقة علي الأصول المقدمة من العميل (عاطف سلام) موضوع التسوية.
- فتح حساب خاص تودع فيه كافة متحصلات البيع وأوراق القبض ويتم الإنفاق منها علي استكمال الأعمال في كافة الأصول العقارية التي لم يتم التصرف فيها بعد وتحديد قيمة التكاليف التي تتطلبها

- أعمال استكمال المشروعات العقارية وكذلك تنميتها لبيعها وسداد قيمة المديونيات المستحقة وتوزيع العائد علي جماعة الدائنين كلاً بنسبة مساهمته في الدين.
- من المتفق عليه أن يتم تحديد سعر الأصول والعقارات المطروحة للبيع من خلال مكتب استشاري متخصص علي أن يتولي ذلك المكتب إعادة تقييم السعر كل ستة أشهر وفقاً لمقتضيات السوق.
- ** وبتاريخ ١٧ يونيه ٢٠٠٩ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٢ ٥٥٧ ٠٩٢ جنيه مصري قيمة حصتها (٥.٩٢%) في الدفعة الأولى التي وافقت اللجنة الخماسية الخاصة بإدارة الأصول والعقارات باجتماعها بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٩ علي توزيعها دفعة أولى بإجمالي ٤٣ ١٩٤ ١٢٦ جنيه مصري وذلك في ضوء بيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقع الذي أوضح أن توزيع هذه الدفعة لن يؤثر علي احتياجات المشروعات الجاري استكمالها.
- ** وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ حصلت الشركة علي شيك مصرفي آخر بمبلغ ١ ٦٥٨ ٠٣٢ جنيه مصري قيمة حصتها (٥.٩٢%) في الدفعة الثانية التي وافقت اللجنة الخماسية الخاصة بإدارة الأصول والعقارات باجتماعها بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩ علي توزيعها دفعة ثانية بإجمالي ٢٨ ٠٠٧ ٣٠٥ جنيه مصري.
- ** وبتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٠ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ١ ٩٠٩ ٣٦١ جنيه مصري قيمة حصة الشركة في الدفعة الثالثة التي وافقت اللجنة الخماسية الخاصة بإدارة الأصول والعقارات باجتماعها بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠١٠.
- ** وبتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٠ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٢ ٦٩٨ ٨٢١ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الرابعة.
- ** وبتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٠ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ١ ٢٧٤ ١٣٦ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الخامسة.
- ** وبتاريخ ٨ مايو ٢٠١١ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ١ ٣٢٥ ٣٤٣ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة السادسة.
- ** وبتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١١ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٦٤٥ ٣٦١ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة السابعة.
- ** وبتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٢ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٥٩٢ ٠٠٠ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الثامنة.
- ** وبتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٣ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٦٦١ ٦٥٢ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة التاسعة.
- ** وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٣ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٥٢٦ ٧٠٤ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة العاشرة.
- ** وبتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ١ ٢٧٨ ٧٨٧ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الحادية عشر.
- ** وبتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٤ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ٣٦٥ ٥٠٦ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الثانية عشر.
- ** وبتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ حصلت الشركة علي شيك مصرفي بمبلغ ١ ١٨٤ ٠٠٠ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع من الدفعة الثالثة عشر.
- ** وبتاريخ ٥ مايو ٢٠١٥ تم ربط وديعة لصالح الشركة بالبنك العقاري المصري العربي بمبلغ ١ ٧٤٣ ١٢٢ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع وتم فك الوديعة بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٥.

** وبتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٥ تم ربط وديعة لصالح الشركة بالبنك العقاري المصري العربي بمبلغ ٩٤٧ ٢٠٠ جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب التوزيع وتم فك الوديعة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٥.

** وبتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧ تم توقيع الحجز القضائي التنفيذي من قبل البنك الأهلي المصري علي ما لدي البنك العقاري المصري العربي بصفته مدير تسوية مديونيات مجموعة شركات عاطف سلام ، وقد قام البنك الأهلي المصري بالحجز علي الدفعات المستحقة للشركة.

** وبتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ استحق للشركة مبلغ ٥٩٢ ٠٠٠ جنيه مصري الدفعة السابعة عشر طبقا لكشف الحساب والتقرير السنوي للبنك العقاري المصري العربي.

** وبتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ استحق للشركة مبلغ ٥٩٢ ٠٠٠ جنيه مصري الدفعة الثامنة عشر طبقا لكشف الحساب والتقرير السنوي للبنك العقاري المصري العربي.

** وبتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٩ استحق للشركة مبلغ ٥٩٢ ٠٠٠ جنيه مصري الدفعة التاسعة عشر طبقا لكشف الحساب والتقرير السنوي للبنك العقاري المصري العربي.

٥- استثمارات عقارية (بالصافي)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
٣١ ٢٥٣ ٦٦٤	٣١ ٢٥٣ ٦٦٤	(١/٥)	أرض الشرقية بلبيس
٦ ٠١٨ ٤٢٥	٦ ٠١٨ ٤٢٥		أرض المنيا دماريس (قطعة ٢)
٣٥ ٦٧٥ ٠١١	٣٥ ٦٧٥ ٠١١	(٢/٥)	أرض كفر الشيخ
٧٢ ٩٤٧ ١٠٠	٧٢ ٩٤٧ ١٠٠		الاجمالي
			يخصم:
(١٠ ٥٨٨ ٠٤٠)	(١٠ ٥٨٨ ٠٤٠)	(١٥ ، ٣/٥)	الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية (أرض كفر الشيخ)
٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠	٦٢ ٣٥٩ ٠٦٠		الصافي

- وقد تم عرض هذه الأراضي للبيع بناء علي موافقة الجمعية العامة في ٣١ مارس ٢٠٠٣ بتفويض مجلس الإدارة في بيع بعض الأصول غير المستغلة.

١/٥ أرض الشرقية بلبيس:-

- في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩ قامت الشركة بتسجيل عقد شراء قطعة الأرض البالغ مساحتها ٣٧.٥ فدان تقريباً.

٢/٥ أرض كفر الشيخ:-

- قامت الشركة بشراء قطعة أرض من هيئة الأوقاف بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة بجلستها المنعقدة في أول أكتوبر ١٩٩٨ مساحتها ٥٧ ٤٩٠ متر مربع التابعة لوقف قوله الخيري بكفر الشيخ نمرة ١٣ القطعة رقم (٥) بسعر المتر ٥٢٥ جنيه مصري بإجمالي مبلغ ٣٠ ١٨٢ ٠١٩ جنيه مصري وقد تم سداد ٢٠% من ثمن الأرض بالإضافة إلي رسوم ومصروفات أخرى في ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ بإجمالي مبلغ ٦ ٨٩٨ ٧٤٧ جنيه مصري وتم جدولة باقي ثمن الأرض والبالغ ٢٤ ١٤٥ ٦١٥ جنيه مصري علي أن يسدد علي عشرة أقساط قيمة القسط ٥٦٢ ٤١٤ ٢ جنيه مصري مع ريع ٧% سنوياً وقد بلغت قيمة الريع السنوي مبلغ ١ ٠٢٣ ٢٣١ جنيه مصري علي أن يستحق القسط المستحق في ٩ سبتمبر ٢٠٠٠ وجزء من القسط الثاني المستحق في ٩ سبتمبر ٢٠٠١.

- بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٥ تعدت الوحدة المحلية لمركز ومدينة كفر الشيخ علي مساحة أرض تبلغ ١٨ ٧٣٩ متر مربع من الأرض السابق الإشارة إليها بموجب قرار محافظ كفر الشيخ رقم

٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥ والذي يتضمن تشكيل لجنة لتسليم قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٨ ٧٣٩ متر مربع إلى القوات المسلحة لتنفيذ بناء ساحة رياضية عليها وقد قامت شركة النيل لحليج الأقطان بتقديم بلاغ للنياحة العامة بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠٠٥ لإثبات حقها وقامت برفع دعوي أمام محكمة القضاء الإداري قيدت برقم ٥٨٦٩ لسنة ٢٠٠٥ قضاء إداري كفر الشيخ والتي قضت برفض الدعوي ، وبتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٣ تم الطعن علي حكم المحكمة الإدارية العليا برفض الدعوي وتم تحديد جلسة بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ للإخطار وتم النظر في جلسة ١ ديسمبر ٢٠١٥ للإحالة والضم وتم التأجيل للجلسة بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١١.

- في ٢٠ مايو ٢٠٠٨ قامت الشركة بسداد مبلغ ١١.٨٩٢ مليون جنيه مصري من تحت حساب الأرض المتبقية البالغ مساحتها ٣٨ ٧٥٠ متر مربع وهي القطعة التي لا يوجد عليها نزاع قضائي ليصل إجمالي المدفوع كمقدم لشراء أرض كفر الشيخ بمبلغ ٢٦ ٥٤٢ ٠٢٦ جنيه مصري والذي يمثل قيمة شراء الأصل بالإضافة لبعض فوائد التأخير وما زالت الأرض بعقود إبتدائية نظراً لوجود فوائد مستحقة علي الشركة.

- بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٥ وردت للشركة مطالبة من هيئة الأوقاف المصرية بمبلغ ٦٨٥ ٣١٨ ١٣ جنيه مصري قيمة باقي المستحق علي مساحة ٣٨ ٧٥٠ متر مربع والذي يمثل باقي الأقساط والرابع الخاص بها وغرامة تأخير وتم سداد إجمالي المبالغ المستحقة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ وجاري استخراج العقد النهائي.

٣/٥ أرض غير مدرجة بتقييم الهيئة

- لم تعترف الهيئة العامة لسوق المال بإضافة هذه الأصول للشركة (دفعات مقدمة أرض كفر الشيخ) لعدم إتمام إجراءات نقل الملكية أو تسجيل هذه الأصول باسم الشركة بالشهر العقاري وذلك أثناء عملية تقييم أصول الشركة بغرض الاندماج في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، وقد بلغ المدفوع في ذلك التاريخ مبلغ ١٠ ٥٨٨ ٠٤٠ جنيه مصري.

٦- استثمارات مالية - سندات

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٠٧ ٨١٠	٤٠٧ ٨١٠	سندات حكومية (طرف بنك الاستثمار القومي) *
٤٦ ٨٤٢	٤٦ ٨٤٢	سندات حكومية (طرف وزارة المالية) *
٢ ٨٣٠	٢ ٨٣٠	سندات الإسكان
٤٥٧ ٤٨٢	٤٥٧ ٤٨٢	الإجمالي

* هذه المبالغ تم إحتجازها بناء علي إلزام شركات القطاع العام بتجنيب نسبة ٥% من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية لاستخدامها في تمويل وتنفيذ الخطة العامة للدولة ولم يتم بيان كيفية استرداد تلك المبالغ حيث اعتبرت من الإيرادات السيادية وذلك بناء علي رد البنك عند طلب استردادها، ويتم حجز الفوائد المستحقة علي تلك السندات سداداً للفوائد المستحقة عن القرض الممنوح للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية ويتم إثبات استحقاق لتلك الفوائد.

٧- أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦ ٨٦٥ ٧٤٩	٦ ٨٦٥ ٧٤٩	أرض مغاغة (أرض غير مسجلة)
٦ ٨٦٥ ٧٤٩	٦ ٨٦٥ ٧٤٩	الإجمالي

- بتاريخ سبتمبر ٢٠٠٧ تم بيع أرض مغاغة بمبلغ ٤٧.٩ مليون جنيه وكذلك بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٧ تم بيع أرض جاويش بمبلغ ٤٤.٢٢ مليون جنيه مصري وقد تم تحصيل مبلغ ٢٠.٩٦ مليون جنيه مصري ، ٤٣.٧٥ مليون جنيه مصري علي التوالي حتي تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ طبقاً لعقد أرض مغاغة الإبتدائي فإنه من المفترض أن يتم تحصيل مبلغ ٢٦.٩٦ مليون جنيه مصري باقي القيمة إلا أنه لم يتم تحصيل سوي مبلغ ٢٠.٩٦ مليون جنيه مصري فقط من المبلغ وقد قامت الشركة بتوجيه إنذار بالفسخ في ١٥ يوليو ، ١٠ مايو ، ١٦ فبراير ٢٠٠٨ علي التوالي وبناء علي ذلك تم تسوية المبلغ المسدد من المشتري وتسليم مساحة من أرض مغاغة بلغت ١٧ ٦٢٦ متر مربع بقيمة إجمالية بلغت ٢٠.٣٤ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٦٢٣ ألف جنيه مصري تم احتسابها كجزء من مساحة ١ ٦٦٢ متر مربع من أرض جاويش ليتبقي مبلغ ١.٨٧ مليون جنيه مصري تمثل باقي المستحق علي تلك المساحة وبناء علي ذلك تم إنذار المشتري بتاريخ ٢٩ يونيه ٢٠٠٩ أنه في حالة عدم سداد المبلغ المستحق باقي ثمن المساحة المباعة سيتم إتخاذ الإجراءات طبقاً لبنود التعاقد وتم رفع دعوي قضائية برقم ١١٤٢٩ جنح مغاغة وتم الحكم بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل وتم استئناف الحكم وتم التأييد بالحبس بتاريخ ٦ يونيه ٢٠١٢.

- بناء علي الطلب المقدم من مشتري أرض المنيا (جاويش) للحصول علي مخالصة نهائية مقابل تنازل الشركة عن القضية المرفوعة ضد المشتري، تم عرض طلب المشتري علي مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤، والذي تم إتخاذ قرار بناءً عليه قام المشتري بسداد مبلغ ١.٢ مليون جنيه مصري وباقي المبلغ البالغ قدره ٦٧٠ ألف جنيه مصري علي أربع شيكات يتم سدادها حتي نهاية أغسطس ٢٠١٥، تم سداد عدد ٢ شيك بقيمة ٣٣٠.٠٠٠ ألف جنيه مصري وتخلف عن سداد عدد ٢ شيك فتم رفع جنحة وتم الحكم علي المشتري بالحبس ٦ سنوات مع الغرامة.

- بناء علي قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٥، بتجديد تفويض رئيس مجلس الإدارة في بيع أصول الشركة غير المستغلة، قد تم أخذ موافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ علي الطلب المقدم من السيد / أحمد حسن كامل بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤ لشراء قطعة أرض مملوكة للشركة بمدينة مغاغة - محافظة المنيا والبالغ مساحتها ٢٣ ٩٠٦ متر مربع علي أساس سعر المتر ١ ٨٠٠ جنيه مصري، بإجمالي مبلغ ٤٣ مليون جنيه مصري تم سداد مبلغ ٤.٣ مليون جنيه مصري بشيك رقم ٩٠٢٦٠١١٤٩ كدفعة مقدمة وعلي أساس أن يتم استكمال سداد ٥٠% من إجمالي قيمة الأرض خلال شهر ونصف من تاريخ تحرير الاتفاق وتم إرجاء إنهاء عملية البيع لحين الإنتهاء من تقنين أوضاع الشركة، تم إبرام عقد بيع إبتدائي بين الشركة والسيد / أحمد حسن كامل بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٦ وتم الإتفاق في البند الرابع عشر من العقد علي استكمال نسبة ٥٠% من الثمن بعد أربعة أشهر من تاريخ الموافقة علي طلب السيد / أحمد حسن كامل ويسدد ٥٠% المتبقية علي دفعات بعد قياس الأرض علي الطبيعة لتحديد حدودها ومساحتها عن طريق المساحة واستخراج كشف تحديد بإجمالي المساحة المباعة، تم سداد مبلغ ٤.٠٣٩ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٦ ومبلغ ٦ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٦ ومبلغ ٢ مليون جنيه مصري بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٦ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٦ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦ ومبلغ ٢ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٦ ومبلغ ١.٢ مليون جنيه مصري بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٦ ومبلغ ٠.٣ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦ ومبلغ ١.٥ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٧ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٧ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٧ ومبلغ ١ مليون جنيه مصري بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٧ ومبلغ ٠,٥ مليون جنيه مصري بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٧ (إيضاح (٢٠)).

- بناء علي ملحق للعقد بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٦ ووفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم ١٤٣ بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٦ بقياس مساحة الأرض المباعة محل العقد علي الطبيعة ووجدت صافي المساحة المباعة ٢١٨.٨١ ٢٣ متر مربع وبذلك يصبح إجمالي قيمة الأرض ٤١.٧٩٤ مليون جنيه مصري مما يشير إلي سداد أكثر من ٥٠% من قيمة الأرض وتم تحرير عدد خمس شيكات بتاريخ ٢٠١٨ فبراير ٢٠١٨ لاستكمال قيمة الأرض طبقاً لملحق العقد ، علماً بوجود تعدي علي باقي المساحة وجاري إتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

٨- مخزون (بالصافي)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٣ ٨٨٧ ٤٢٦	٣ ٨٥٥ ٠٣٢		مخزون قطع غيار ومواد ومهمات
٧٧ ٢٩٣	٧٤ ٥١٩		مخزون الوقود
١٤١ ٧٠١	١٣٩ ٦٠١		مخزون مواد تعبئة وتغليف
١٨ ٢٢٩	١٨ ٢٦٥		مخزون مخلفات
٤ ١٢٤ ٦٤٩	٤ ٠٨٧ ٤١٧		الإجمالي
			يخصم:
(١ ٠١٨ ٥٦٣)	(١ ٠١٨ ٥٦٣)	(١٥)	الاضمحلال في قيمة المخزون
٣ ١٠٦ ٠٨٦	٣ ٠٦٨ ٨٥٤		الصافي

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٥ ٤٣٦ ٩٦٥	٥ ٤٣٦ ٩٦٥		عملاء المركز الرئيسي
٣ ٣٧٩ ٧٣٣	١ ٧٤٤ ٤٤٥		عملاء المحالج
٦٧٠ ٤٤٢	٦٧٠ ٤٤٣		عملاء المصانع
١ ٨٣٧ ٥٠٠	١ ٥٧٥ ٠٠٠	(٣/٢)	أوراق القبض (مصنع طما جيت)
١١ ٣٢٤ ٦٤٠	٩ ٤٢٦ ٨٥٣		الإجمالي
			يخصم:
(٦ ٢٠٦ ١٠١)	(٦ ٢٠٦ ١٠١)	(١٥)	الانخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض
٥ ١١٨ ٥٣٩	٣ ٢٢٠ ٧٥٢		الصافي

يتمثل بند العملاء - المركز الرئيسي فيما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥ ٠٣٨ ٣٠٥	٥ ٠٣٨ ٣٠٥	شركة أبريجيبت*
٣٩٨ ٦٦٠	٣٩٨ ٦٦٠	عملاء آخرون أقطان
٥ ٤٣٦ ٩٦٥	٥ ٤٣٦ ٩٦٥	الإجمالي

* تمثل المديونية المستحقة في قيمة عدد (٤) كمبيالات تجارية بمبلغ ٤ ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري مسحوبة علي شركة أبريجيبت لصالح السيد / ياسين عجلان والتي قام بتظهيرها لشركة النيل لحليج الأقطان والباقي فوائد قانونية علي شركة أبريجيبت، وقد أقامت شركة أبريجيبت دعوي رقم ٦٨٦٧ لسنة ٢٠٠٠ لإبراء ذمتها المالية علي أساس أنه لا توجد ثمة معاملات تجارية أو مالية بين الشركتين وقد تم رفض الدعوي، وقد قامت شركة أبريجيبت برفع دعوي رقم ٦٦ / ٦٧٨١ ق.س.ع إسكندرية باستئناف الحكم الصادر في الدعوي السابقة، تم تحديد جلسة بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٢ وتم الحجز للحكم بجلسة ١٤ مارس ٢٠١٢ وصدر الحكم بتأييد الحكم السابق برفض الدعوي وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وجاري التنفيذ.

- أعمار ديون العملاء :

جنيه مصري	
٦ ١٢٦ ١٤٢	أرصدة أكثر من عام
٦ ١٢٦ ١٤٢	الإجمالي

١٠- مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
١١ ٣٠٠ ١٨٣	١١ ٣٠٠ ١٨٣		شركة نفرتيتي *
١ ٢١٧ ٣٦٤	١ ٢٤٧ ٧٧١		مصلحة الضرائب - خصم المنبع
٤١ ٠٣٠	٤٣ ٠٣١		موردين دفعات مقدمة
١٦٦ ٧١٠	١٦٦ ٧١٠		تأمينات لدي الغير
٤٩٦ ٠٨٠	٣٧١ ٤٩١		مصرفات مدفوعة مقدماً
١٤٨ ٨٨٨	١٦٠ ٩٨٩		إيرادات مستحقة
٢ ٢٧٦ ٣٦٠	٢ ٣٣٠ ٦٠٩		أرصدة مدينة أخرى
١٥ ٦٤٦ ٦١٥	١٥ ٦٢٠ ٧٨٤		الإجمالي
			يخصم:
(١٣ ٣٣٦ ٣٠٧)	(١٣ ٣٣٦ ٣٠٧)	(١٥)	الانخفاض في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٢ ٣١٠ ٣٠٨	٢ ٢٨٤ ٤٧٧		الصافي

* يتمثل الرصيد في قيمة الإيجار المستحق علي شركة نفرتيتي (مستأجر) مصانع المنيا في الأعوام السابقة بالإضافة إلي فوائد تأخير محسوبة عليه، وقد قامت شركة نفرتيتي للصناعة والتجارة برفع دعوي طعن رقم ١٢٨٢٦/٧٦ ق علي حكم محكمة الاستئناف رقم ٧٩٨٠/٦١ ق والقاضي بإلزام الشركة الطاعنة (نفرتيتي) بأن تؤدي مبلغ وقدره ٧٧٣ ٤٢٥ ١ جنيه مصري بالإضافة إلي فوائد بمبلغ ٥٠ ٥٧٤ جنيه مصري، وكذلك قامت شركة نفرتيتي للصناعة والتجارة برفع دعوي طعن رقم ١٠٢٥٥/٧٨ ق بالنقض علي الاستئناف رقم ٦٩٦٢/٦٣ ق.س.ع إسكندرية صادر بجلسة في تاريخ ٧ مايو ٢٠٠٨ والقاضي بثبوت الحق وصحة الحجز وإلزام الشركة الطاعنة (نفرتيتي) بمبلغ ١٢ ٠٢٣ ٩١٦ جنيه مصري وتم رفض الدعوي ولم يتم التنفيذ لعدم الاستدلال علي مكان الشركة.

١١- نقديه بالبنوك والصندوق

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٣١ ٧١٦	١ ٢٢٢ ٩٦٥	بنوك حسابات جارية
٩ ٢٥٥ ١٧٦	٨ ٣٧٤ ٠١٨	نقديه بالصندوق
٩ ٨٨٦ ٨٩٢	٩ ٥٩٦ ٩٨٣	الإجمالي

١٢- رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري ، وحدد رأس المال المصدر بمبلغ ٥٠٠ ٩٦٢ ٢٦٤ جنيه مصري موزعة علي ٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠ سهم (أسهم نقدية) بقيمة اسمية ٥ جنيه مصري للسهم وبيانها كما يلي:-

البيان	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	قيمة المساهمة جنيه مصري
سمير تحسين عبد الحليم عفيفي	٥ ٢٦٨ ٠٠٠	%٩.٩٤	٢٦ ٣٤٠ ٠٠٠
إتحاد العاملين المساهمين بشركة النيل لحليج الأقطان	٣ ٧٤٢ ٢٨٨	%٧.٠٦	١٨ ٧١١ ٤٤٠
عبد الرحمن ناصر محمد عمر	٣ ٤٠٠ ٠٠٠	%٦.٤٢	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠
جمال عبد القادر عبد البصير	٣ ٣٣٥ ٥٠٠	%٦.٢٩	١٦ ٦٧٧ ٥٠٠
عبد الله بدوي عبارة	٢ ٥٦٦ ٢٣٥	%٤.٨٤	١٢ ٨٣١ ١٧٥
السيد عبد العليم عفيفي الصيفي	٢ ٤٦٠ ٠٠٠	%٤.٦٤	١٢ ٣٠٠ ٠٠٠
محمد عبد العليم عفيفي الصيفي	٢ ١٣٥ ٠٠٠	%٤.٠٣	١٠ ٦٧٥ ٠٠٠
بدر عالي راجح عبيد العتيبي	١ ٤٦٨ ٠٠٠	%٢.٧٧	٧ ٣٤٠ ٠٠٠
عمرو عادل محمود جاد	١ ٤٦٥ ٣٢٥	%٢.٧٧	٧ ٣٢٦ ٦٢٥
شعاع علي عجيل تركي الشمري	١ ٤٢١ ٣٠٠	%٢.٦٨	٧ ١٠٦ ٥٠٠
أحمد ياسين عبد الفتاح إبراهيم عجلان	١ ٢١٥ ٣٠٤	%٢.٢٩	٦ ٠٧٦ ٥٢٠
محمد نجيب محمد عبد العال زيادة إبراهيم نويشي	١ ١٧١ ٥٠٠	%٢.٢١	٥ ٨٥٧ ٥٠٠
حسام السيد محمد	١ ٠٠٠ ٠٠٠	%١.٨٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
عبد الكريم ناصر خزام ناصر سليمان القصير	٩٨٤ ٧٠٠	%١.٨٦	٤ ٩٢٣ ٥٠٠
السلام للمقاولات - عيد عبد العزيز عبد الحميد	٩١٥ ٠٠٠	%١.٧٣	٤ ٥٧٥ ٠٠٠
هشام عبد العزيز إبراهيم محمد	٩٠٩ ٤٠٠	%١.٧٢	٤ ٥٤٧ ٠٠٠
إبراهيم إبراهيم إبراهيم الصعيدي	٨٩٨ ١٦٤	%١.٦٩	٤ ٤٩٠ ٨٢٠
عادل عبد العليم عفيفي الصيفي	٧٨٦ ٨٧٤	%١.٤٨	٣ ٩٣٤ ٣٧٠
صباح بنت محمود بن مهران محمد	٧٧٣ ٠٠٠	%١.٤٦	٣ ٨٦٥ ٠٠٠
نبيل أحمد عبد الله علي سلامة	٧٥٠ ٠٠٠	%١.٤٢	٣ ٧٥٠ ٠٠٠
ناصر محمد عمر طه الماريه	٦٥٠ ٠٠٠	%١.٢٣	٣ ٢٥٠ ٠٠٠
عيد عبد العزيز عبد الحميد عيسى	٦٢٥ ٠٠٠	%١.١٨	٣ ١٢٥ ٠٠٠
مكتتبون آخرون	١٥ ٠٥١ ٩١٠	%٢٨.٤٠	٧٥ ٢٥٩ ٥٥٠
الإجمالي	٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠	%١٠٠	٢٦٤ ٩٦٢ ٥٠٠

١٣- الإحتياطيات

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	إحتياطي عام *
٦ ٦٧٠ ٨٣٩	٦ ٦٧٠ ٨٣٩	إحتياطي قانوني
١٠ ٣٩٧ ٦٢٢	١٠ ٣٩٧ ٦٢٢	إحتياطيات أخرى **
٢٠ ٨١٣ ٠٤٦	٢٠ ٨١٣ ٠٤٦	الإجمالي
٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	٣٧ ٨٨١ ٥٠٧	

* يتمثل الإحتياطي العام في فروق في قيمة الأصول الثابتة التي وردت بتقرير الهيئة العامة لسوق المال بشأن الاندماج.

** طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية في ٦ فبراير ٢٠٠٣ تم الموافقة علي تقييم اللجنة المشكلة بموجب القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠٠٢ مع ترحيل مبلغ ٢٠ ٨١٣ ٠٤٦ جنيه مصري إلي الإحتياطيات الأخرى.

١٤- التزامات ضريبية مؤجلة

الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	المكون (المستخدم) خلال السنة	الرصيد في ١ يوليو ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	ضرائب مؤجلة - إلتزام
١ ٠٦٨ ١١٨	(٧٦ ٥٥٠)	١ ١٤٤ ٦٦٨	الإجمالي
١ ٠٦٨ ١١٨	(٧٦ ٥٥٠)	١ ١٤٤ ٦٦٨	

١٥- المخصصات والاضمحلال في قيمة الأصول

إيضاح	الرصيد في	المكون	المستخدم	رد على قائمة	الرصيد في	
رقم	٢٠١٩ سبتمبر ٣٠	السنة	السنة	دخل السنة	١ يوليو ٢٠١٩	٢٠١٩
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
(٥)	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	--	--	--	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية
(٨)	١ ٠١٨ ٥٦٣	--	--	--	١ ٠١٨ ٥٦٣	الانخفاض في قيمة المخزون
(٩)	٦ ٢٠٦ ١٠١	--	--	--	٦ ٢٠٦ ١٠١	الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض
(١٠)	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	--	--	--	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
	٨ ٣١٤ ٠٠٠	--	--	--	٨ ٣١٤ ٠٠٠	مخصص قضايا ومطالبات (ضمن الالتزامات المتداولة)
	<u>٣٩ ٤٦٣ ٠١١</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>٣٩ ٤٦٣ ٠١١</u>	الإجمالي

إيضاح	الرصيد في	المكون	المستخدم	رد على قائمة	الرصيد في	
رقم	٢٠١٩ يونيو ٣٠	السنة	السنة	دخل السنة	١ يوليو ٢٠١٨	٢٠١٩
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
(٥)	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	--	--	--	١٠ ٥٨٨ ٠٤٠	الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية
(٨)	١ ٠١٨ ٥٦٣	--	--	--	١ ٠١٨ ٥٦٣	الانخفاض في قيمة المخزون
(٩)	٦ ٢٠٦ ١٠١	--	--	--	٦ ٢٠٦ ١٠١	الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض
(١٠)	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	--	--	--	١٣ ٣٣٦ ٣٠٧	الاضمحلال في قيمة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
	٨ ٣١٤ ٠٠٠	--	--	--	٨ ٣١٤ ٠٠٠	مخصص قضايا ومطالبات (ضمن الالتزامات المتداولة)
	<u>٣٩ ٤٦٣ ٠١١</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>٣٩ ٤٦٣ ٠١١</u>	الإجمالي

١٦- قرض البنك الأهلي المصري

٢٠١٩ يونيو ٣٠	٢٠١٩ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٨ ٣٣٨ ٧٠٥	٤٧ ١٢٦ ٦٣٠	حساب تمويل اعتمادات مستندية رقم ٢١٠١٤٠٢٠٦٩٨ (دولار أمريكي)
<u>٤٨ ٣٣٨ ٧٠٥</u>	<u>٤٧ ١٢٦ ٦٣٠</u>	الإجمالي

* تم إثبات القرض خلال العام المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ طبقاً للمصادقة الواردة من البنك الأهلي المصري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٤ والتي تضمنت رصيد حساب الجنيه المصري بمبلغ ٢٢٨ ١٣٨ جنيه مصري ورصيد الحساب الدولار بمبلغ ٢ ٩٠٦ ٤٥٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٨ ٣٣٨ ٧٠٨ جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

* أقام البنك الأهلي المصري الدعوي رقم ١٤١٧ لسنة ٢٠٠١ بالمطالبة بالمديونية البالغة ٢.٩ مليون دولار أمريكي، ٩٠٥ ألف جنيه مصري، وقد أصدرت محكمة الاستئناف في الدعوي رقم ٢٨٤٧ لسنة ٦٣ ق الحكم بإلزام الشركة المستأنفة ضدها بأن تؤدي للبنك المستأنف مبلغ ٦١١ ٨٠٢ جنيه مصري وكذلك مبلغ ٣ ٣٦٣ ٠٤٠ مليون دولار أمريكي بما في ذلك الفوائد والعمولات والمصاريف بخلاف ما يستجد منها حتي تمام السداد، وقد قام البنك بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٠٨ بإعلان الشركة بالصيغة التنفيذية بالحكم الصادر بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٨ في الدعوي رقم ١٠٦ لسنة ٦٤ ق تجاري استئناف عالي الإسكندرية وتم استئناف الحكم رقم ١٤١٧/٢٠٠١ وتم رفض الاستئناف وإلزام الشركة بالمصاريف وأتعاب المحاماه.

* خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٨ قام البنك الأهلي المصري بالحجز على ما للمدين لدي البنك العقاري العربي وقد نتج الحجز عن استلام مبلغ ٥٩٢ ٠٠٠ جنيه مصري وقام البنك الأهلي بخضم الرصيد الدائن المستحق على الشركة بالجنيه المصري والبالغ قيمته في ذلك الوقت

١٣٨ ٢٢٨ جنيه مصري ليصبح الفارق ٨٦٢ ٣٦٣ جنيه مصري تم خصمهم من حساب القروض الدائنة المستحقة على الشركة والتي تعادل مبلغ ٥٣٤ ٢٠ دولار أمريكي تم خصمهم من رصيد القرض ليصبح الرصيد في المستحق في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مبلغ ٨٩٣ ٢ ٨٨٥ دولار أمريكي والمعادل بمبلغ ٦٣٠ ١٢٦ ٤٧ جنيه مصري

١٧- أقساط استحققت ولم تسدد

الشركة القومية للتشيد والتعمير

- المستحق السداد لشركة القطن والتجارة الدولية والتي تم دمجها بما لها وما عليها مع الشركة القومية للتشيد والتعمير طبقاً لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٨، قيمة أقساط القروض الأجنبية والتي تم الحصول عليها لإنشاء وتطوير المحالج والمستحقة السداد للجهات الآتية :-

البيان	الفائدة الثابتة %	قيمة القرض	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ جنيه مصري
قرض هيئة التنمية الدولية رقم ٤٢٣				
يسدد علي ٢٠ قسط نصف سنوي إنتهت في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤	٨.٥ %	١٤ ٩٤٠ . ٩٦	٣٧١ ٩٠٠	٣٧١ ٩٠٠
الإجمالي		١٤ ٩٤٠ . ٩٦	٣٧١ ٩٠٠	٣٧١ ٩٠٠

- بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠١٥ ورد إلي الشركة مصادقة من الشركة القومية للتشيد والتعمير بقيمة المستحق علي الشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ بمبلغ ٣٧١ ٩٠٠ جنيه مصري والمستحق عن قرض هيئة التنمية الدولية رقم ٤٢٣، هذا ولم تواف الشركة بمصادقة من الشركة القومية للتشيد والتعمير بقيمة المستحق عليها في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ الامر الذي معه تم اثبات الرصيد المستحق عليها في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وفقا لما جاء بالمصادقة الخاصة بعام ٢٠١٥.

١٨- الموردون

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ جنيه مصري	
١٢ ٢١٧	١٢ ٢١٧	كفر الشيخ
٣٤ ٣٠٣	٣٤ ٣٠٣	كفر الزيات
٩١ ٨١٤	٣٢ ٦٨٠	المحلة الكبرى
٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	زفتي
٣٢ ٦٣٢	٢١٩ ٥٦٨	إيتاي البارود
٣٣٣ ٦٥١	٣٢٣ ٠٢١	المنيا
٣ ٣٣٣	٣ ٣٣٣	المركز الرئيسي
٥٢٧ ٩٥٠	٦٤٥ ١٢٢	الإجمالي

١٩- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٩ جنيه مصري	
٢ ٣١٤ ٥٥٨	٢ ٣٥٣ ٣٥٢	مصرفات مستحقة
١٢٢ ٣٩٦	١٠٢ ٤٣٧	هيئة التأمينات الاجتماعية
٧١ ٣٤٣ ٣١٦	٧٣ ١٥٣ ٩٥٥	دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى
٢١ ٧٨٤	٢٢ ٢٤٥	عملاء دفعات مقدمة
١ ٢٩٤ ٣٢٦	١ ٢١٢ ٨٢٥	تأمينات للغير
١ ١٣٤ ٠٩١	١ ٨٧٠ ٢٣٣	إيجارات مقدمة
٧٦ ٢٣٠ ٤٧١	٧٨ ٧١٥ ٠٤٧	الإجمالي

٢٠- دفعات مقدمة من بيع أراضي

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	(٧)	أحمد حسن (أرض مغاعة)
٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨	٢٦ ٧٩٣ ٨٥٨		الإجمالي

٢١- التزامات ضريبية مستحقة

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩		
جنيه مصري	جنيه مصري		
٨٧٩ ٨٨٥	٨٧٨ ٧٦٩		ضرائب كسب العمل
٨٩٠ ٢٧٧	٧٩٠ ٨٢٧		ضرائب عقارية
٦٤ ٢٧٤	٦٤ ٢٧٤		مصلحة الضرائب علي المبيعات
٥٢ ٤٦٢	٥٥ ٤٦٢		ضرائب الدمغة
٣٠.٨	٣٠.٨		ضرائب الخصم والتحويل
١ ٨٨٧ ٢٠.٦	١ ٧٨٩ ٦٤٠		الإجمالي

٢٢- حسابات لأطراف ذوي علاقة

- تتمثل الأطراف ذوي علاقة في مساهمي الشركة والشركات التي لهم فيها حصص تخول لهم حق السيطرة أو التأثير الهام وقد كانت أهم الأرصدة في تاريخ الميزانية كما يلي :

١/٢٢ حسابات مدينة لأطراف ذوي علاقة

٣٠ يونيو ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	إيضاح	الاسم - نوع العلاقة
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
٣٠٦ ٨٢٢	٣٠٦ ٨٢٢	(١٠)	إتحاد العاملين المساهمين بشركة النيل لحليج الأقطان - مساهم
٣٠٦ ٨٢٢	٣٠٦ ٨٢٢		الإجمالي

٢٣- صافي الإيرادات

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩		
جنيه مصري	جنيه مصري		
٢٣ ٩١٩	٩ ١٣٠		خدمات مباحة
٢٣ ٩١٩	٩ ١٣٠		الإجمالي

٢٤- تكلفة الإيرادات

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩		
جنيه مصري	جنيه مصري		
٥٢٠.٠٠٠	٢٠٧ ٤٠٩		الأجور
--	١٨ ٦٦٦		التأمينات الاجتماعية
٤٥ ٢٧٦	١٥٩ ٥٧٥		المستلزمات السلعية
٥٤ ٥٦٤	٢٩ ٥٠٠		المستلزمات الخدمية
٩١ ٩٢٢	٥ ٧٧٨		ضرائب ورسوم سلعية
٥٦٩ ٩٥٥	٥٧١ ٦٥٠		الإهلاك
٣٠	--		إيجارات
١ ٢٨١ ٧٤٧	٩٩٢ ٥٧٨		الإجمالي

٢٥- المصروفات العمومية والإدارية

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٥٥ ٧٥٧	٣٢١ ٣٣٥	الأجور
--	٣٧ ٢٥٤	التأمينات الاجتماعية
٥٢ ٩٦٢	٧٤ ٥١٢	المستلزمات السلعية
٧٧١ ١٥٤	٥٧٢ ٣٥٦	المستلزمات الخدمية
١٣ ٢١٢	١٠ ٣٥٢	ضرائب ورسوم
٦٩ ١٦٨	٤٧ ٥٩١	إهلاكات إدارية
١٤٢ ٤٣٣	١٣٦ ٦٧٦	إيجارات فعلية
٧٢ ٨٩٥	--	تعويضات وغرامات
--	٥١٢ ٦٥٠	ضرائب عقارية
١ ٤٧٧ ٥٨١	١ ٧١٢ ٧٢٦	الإجمالي

٢٦- صافي خسائر العمليات غير المستمرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨١ ٢٢٢	٨٢ ٦٧٧	نشاط التكرير
٧٧ ٢٠٧	٧٨ ٢٨٠	نشاط المسلي
٢٠ ٣٦٤	٢٠ ٦٤٦	نشاط البطارية والأكسجين
١٢ ٧٤٢	١٢ ٩١٩	نشاط الصفيح
٢٠ ٣٦٤	٢٠ ٦٤٦	نشاط الصابون
١١٩ ٢١٤	١٢٠ ٥٤٦	نشاط المذيب
١٥٧ ٤٠٣	١٥٦ ٥١٠	أنشطة المحالج المتوقفة
١١٣ ٢٨٠	١١٤ ٨٥٤	نشاط العلف
٦٠ ١ ٧٩٦		الإجمالي
(٨٩٣)	(٩٠٠)	يخصم :-
٦٠٠ ٩٠٣	٦٠٦ ١٧٨	إيجارات داننة

تتضمن العمليات غير المستمرة إهلاكات للأصول الثابتة خلال الفترة المالية المنتهى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ بمبلغ ٦٢ ٩١٢ جنيه مصري.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

٢٧- التقارير القطاعية

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

نشاط الخليج	مصانع المنيا	مصنع طما جيت	المركز الرئيسي	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٩ ١٣٠	--	--	--	٩ ١٣٠
(٩٩٢ ٥٧٨)	--	--	--	(٩٩٢ ٥٧٨)
(٩٨٣ ٤٤٨)	--	--	--	(٩٨٣ ٤٤٨)
(٦٤١ ١٠٥)	--	(٢ ٣٤٢)	(١ ٠٦٩ ٢٧٩)	(١ ٧١٢ ٧٢٦)
--	--	--	(٧٢ ٠٠٠)	(٧٢ ٠٠٠)
--	--	--	٣ ٩٣٨	٣ ٩٣٨
٢٣٢ ٥١٠	--	٣٨٧ ٥٠٠	٢٤٤ ٦٤٣	٨٦٤ ٦٥٣
--	--	--	٢ ٨٩٦ ٣٨٣	٢ ٨٩٦ ٣٨٣
(١ ٣٩٢ ٠٤٣)	--	٣٨٥ ١٥٨	٢ ٠٠٣ ٦٨٥	٩٩٦ ٨٠٠
(١٧ ١٧٦)	(٥٨٩ ٠٠٢)	--	--	(٦٠٦ ١٧٨)
(١ ٤٠٩ ٢١٩)	(٥٨٩ ٠٠٢)	٣٨٥ ١٥٨	٢ ٠٠٣ ٦٨٥	٣٩٠ ٦٢٢
--	--	--	٧٦ ٥٥٠	٧٦ ٥٥٠
(١ ٤٠٩ ٢١٩)	(٥٨٩ ٠٠٢)	٣٨٥ ١٥٨	٢ ٠٨٠ ٢٣٥	٤٦٧ ١٧٢

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

نشاط الخليج	مصانع المنيا	مصنع طما جيت	المركز الرئيسي	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٣ ٩١٩	--	--	--	٢٣ ٩١٩
(١ ٢٨١ ٧٤٧)	--	--	--	(١ ٢٨١ ٧٤٧)
(١ ٢٥٧ ٨٢٨)	--	--	--	(١ ٢٥٧ ٨٢٨)
(٢٣٣ ٣٧٥)	--	(٢ ٣٤٣)	(١ ٢٤١ ٨٦٣)	(١ ٤٧٧ ٥٨١)
--	--	--	(٣٠ ٠٠٠)	(٣٠ ٠٠٠)
--	--	--	٣ ٩٣٨	٣ ٩٣٨
١٥٠ ٨٤٠	--	٦٢٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٨٧٥ ٨٤٠
--	--	--	--	--
--	--	--	--	--
(١ ٣٤٠ ٣٦٣)	--	٦٢٢ ٦٥٧	(١ ١٦٧ ٩٢٥)	(١ ٨٨٥ ٦٣١)
(١٥٧ ٤٠٣)	(٤٤٣ ٥٠٠)	--	--	(٦٠٠ ٩٠٣)
(١ ٤٩٧ ٧٦٦)	(٤٤٣ ٥٠٠)	٦٢٢ ٦٥٧	(١ ١٦٧ ٩٢٥)	(٢ ٤٨٦ ٥٣٤)
--	--	--	٧٧ ٧٥١	٧٧ ٧٥١
(١ ٤٩٧ ٧٦٦)	(٤٤٣ ٥٠٠)	٦٢٢ ٦٥٧	(١ ٠٩٠ ١٧٤)	(٢ ٤٠٨ ٧٨٣)

٢٨- نصيب السهم من الأرباح (الخسائر)

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٢ ٤٠٨ ٧٨٣)	٤٦٧ ١٧٢	صافي أرباح (خسائر) الفترة
		يقسم:
٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠	٥٢ ٩٩٢ ٥٠٠	متوسط عدد الأسهم خلال الفترة
(٠.٠٥)	٠.٠٠٩	نصيب السهم من الأرباح (الخسائر) (جنيه مصري / سهم)

٢٩- القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدي البنوك والمدينون والموردون وأوراق الدفع، والالتزامات والقروض والبنوك - سحب علي المكشوف والقيمة الدفترية لتلك الأدوات لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ إعداد الميزانية.

٣٠- القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

- تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والخزينة والعملاء وأوراق القبض وبعض الحسابات المدينة ، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة القروض وأقساط التزامات طويلة الأجل استحققت ولم تسدد وبعض الحسابات الدائنة والحسابات الجارية الدائنة.

١/٣٠ القيمة العادلة

- طبقاً لأسس تقييم الأصول والالتزامات المالية الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات تمثل تقديراً معقولاً لقيمتها العادلة.

٢/٣٠ خطر العملات الأجنبية

- يتمثل خطر العملات في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر علي المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية.
- وقد بلغت قيمة الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ١٢٩ ٦١٤ ١١٢ جنيه مصري وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ الميزانية:-

(عجز)

نوع العملة

(٦ ٨٩٦ ١٥٠)

دولار أمريكي

- وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٢ د) فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام السعر الرسمي المعلن في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

٣/٣٠ خطر سعر الفائدة

- تعتمد الشركة في تمويل رأس المال العامل علي البنوك (أرصدة دائنة) كأحد مصادر تمويلها ويتمثل خطر الفائدة في تغييرات أسعار الفائدة.

٤/٣٠ خطر السيولة

- يتمثل خطر السيولة في عدم مقدرة الشركة علي سداد الالتزامات المتداولة ونظراً لوجود أصول متداولة للشركة تقل عن الالتزامات فإن خطر السيولة يعد مرتفعاً.

٥/٣٠ خطر الائتمان

- يتمثل خطر الائتمان في مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان علي سداد مديونياتهم ويعتبر هذا الخطر إلي حد ما مرتفع نظراً لأن معظم المديونيات تتمثل في عملاء غير جيدين وقد إنعكس ذلك في تكوين انخفاض لهذه العملاء.

٣١- الموقف الضريبي

- تخضع أرباح الشركة للضريبة علي أرباح شركات الأموال، وفيما يلي الموقف الضريبي والمعد بمعرفة إدارة الشركة:-

١/٣١ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية المعتمدة في المواعيد القانونية وآخر إقرار تم تقديمه عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

السنوات المالية حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٩

- تم فحص هذه السنوات المالية وتم إحالة الخلاف الى اللجنة الداخلية ثم الى لجنة الطعن وذلك للنظر في أوجه الخلاف وتم انتهاء جميع نقاط الخلاف وتم الربط النهائي بموجب قرارات لجان الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة باستثناء الخلاف حول الاجارات الدائنة فقد تم تحويل الخلاف الى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية.

السنوات المالية من ١ يوليو ١٩٩٩ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤

- تم الفحص وتم إخطار الشركة بعناصر ربط الضريبة عن تلك المدة بالنماذج الضريبية أرقام (١٨) وقامت الشركة بالإعتراض على ما جاء بتلك الإخطارات في المواعيد القانونية ، وقد تم إنهاء الخلاف باللجنة الداخلية بالمأمورية واللجنة المتخصصة رقم (١٥) وقد تم سداد كافة الضرائب المستحقة ولا يوجد أية خلافات ضريبية.

السنوات المالية من ١ يوليو ٢٠٠٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥

- تم الفحص وتم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال وتم الاعتراض عليه وكذلك نموذج (١٩) ضرائب شركات أموال وتم الطعن عليه وتم الإتفاق باللجنة الداخلية بالمأمورية والتوقيع علي محضر اللجنة ، وتم السداد بالكامل.

السنوات المالية من ١ يوليو ٢٠٠٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨

- تم إعتداد الإقرارات الضريبية المقدمة عن تلك السنوات

السنوات المالية من ١ يوليو ٢٠٠٨ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩

- لم يتم فحصها حتي الآن

٢/٣١ ضريبة المبيعات

- تم فحص الشركة عن الفترة من ٤ يونيو ١٩٩٥ حتي ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وتم التسوية مع الضرائب وتم السداد.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٥ حتي ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ وتم التسوية مع الضرائب وتم السداد.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٨ حتي ٣٠ يونيو ٢٠١٠ وتم الربط بضريبة قدرها ٣٦٧ ٢٠٣ جنيه مصري بخلاف الضريبة الإضافية علماً بأنها منظورة حالياً أمام القضاء ولم يحدد لها جلسته حتي الآن.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١١ حتي ٣٠ يونيو ٢٠١٢ بضريبة وقدرها ٥٧٦ ٠٠٥ جنيه مصري بخلاف الضريبة الإضافية علماً بأنها منظورة حالياً أمام القضاء ولم يحدد لها جلسته حتي الآن.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٢ حتي ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وتم سداد أصل الضريبة وجاري الاستقادة من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن الضريبة الإضافية.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٤ حتي ٣٠ يونيو ٢٠١٥ بضريبة قدرها ٩٧٠ ٥٤٤ وتم الطعن علي النموذج، وتم عمل لجنة داخلية وتم تخفيض الفروق بمبلغ وقدره ١٢٦ ٢٨ مع احالة باقي البنود إلي لجنة الطعن.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٥ حتي ٣٠ يونيو ٢٠١٧ بضريبة قدرها ٢٣٢ ٧٠٥ وتم الطعن علي النموذج، وتم عمل لجنة داخلية وتم احاله الخلاف الي لجنة الطعن.
- لم يتم فحص الفترة من ١ يوليو ٢٠١٧ حتي الآن.

٣/٣١ ضريبة كسب العمل

- تم فحص الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم السداد بالكامل.
- تم فحص الشركة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٠٥ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وتم الربط بضريبة وقدرها ٧٥٣ ٩٤٤ ٦ جنيه مصري بخلاف غرامة التأخير وتم إحالتها إلي لجنة الطعن، ومن المتوقع أن تسفر عن ضريبة وقدرها ٣٤٩ ٩١٤ ٢ جنيه مصري بخلاف غرامة التأخير.
- السنوات من ٢٠٠٩ حتي ٢٠١٣ تم فحصها تقديري وتم الاعتراض وجاري عمل لجنة داخلية.
- لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

٤/٣١ ضريبة الدمغة

- تم فحص الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ وتم السداد بالكامل.
- لم يتم فحص الفترة من ١ يناير ٢٠٠٦ حتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

٥/٣١ ضريبة خصم المنبع

- الفترة من ١ يناير ٢٠١١ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ تم فحص الشركة وتم الاعتراض وجاري عمل لجنة.
- لم يتم فحص الفترة من ١ يناير ٢٠١٧ حتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

٣٢- حكم محكمة القضاء الإداري

- بناء على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة (دائرة المنازعات الإقتصادية والاستثمار) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١ في القضية رقم ٦٥/٣٧٥٤٢ بإلغاء القرار الصادر من الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية، نائبة عن الدولة ممثلة في اللجنة الوزارية للخصخصة بالموافقة علي بيع الأسهم المقابلة لحصتها فيما تملكه من أسهم في رأس مال شركة النيل لحليج الأقطان التابعة لها ، بما يزيد علي ٥٠% من رأسمالها، للشركات وصناديق الاستثمار والجمهور ، وذلك من خلال الاكتتاب عليها في بورصة الأوراق المالية، مع ما يترتب علي ذلك من آثار أخصها إلغاء البيع الذي تم بتاريخ ٦ فبراير ١٩٩٧ ببيع ٩٠٠ ٣٠٢٨ سهم وبتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٧ ببيع ٢٧٠ ٠٠١ سهم وبتاريخ ٥ فبراير ١٩٩٨ ببيع ٢٩٩ سهم بالإضافة إلي تخصيص ٨٠٠ ٥٨٨ سهم تعادل ١٠% من إجمالي أسهم الشركة التابعة لإتحاد العاملين المساهمين، واسترداد الدولة لجميع أصول وممتلكات هذه الشركة مطهرة مما تم عليها من تصرفات ، وتم الطعن علي الحكم بالمحكمة الإدارية العليا تحت رقم ٨٨١٨ لسنة ٥٨ ق وتم التأجيل إلي جلسة ٢٨ سبتمبر ٢٠١٣ وصدر الحكم في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣ برفض جميع الطعون ، علماً بأن تقرير هيئة المفوضين أوصي بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١١.

- بتاريخ ٣٠ يونيه ٢٠١٤ أفادت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة بشأن كيفية تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، الخاص ببرد شركة النيل لحليج الأقطان بجميع أصولها وممتلكاتها وفروعها مطهرة مما تم عليها من تصرفات إلي الدولة قد أضحى مستحيلاً ، مما يكون للمساهمين الحاليين حسي النية حق تعلق بالشركة تعلقاً قانونياً يحول دون إنتزاعها منهم ، ولا مناص والحالة هذه من تحول الالتزام بالرد العيني إلي التزام بأداء التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بعد التفاوض مع الشركة المذكورة ، وليس في ذلك إخلال بقوة الأمر المقضي الثابتة للحكم لأن التنفيذ العيني له وتنفيذه بطرق التعويض قسيمان متكافئان علي نحو ما تقدم بيانه ، وقد إنتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع ، إلي جواز تنفيذ الحكم في الحالة المعروضة بطريق التعويض الذي تقتضيه الدولة من شركة النيل لحليج الأقطان بالأسعار المعمول بها وقت الإتفاق علي تنفيذ الحكم بهذا الطريق.

- بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦ قامت الشركة القابضة للتشييد والتعمير بإسناد تقييم شركة النيل لحليج الأقطان إلي كلاً من شركة فينكوب القابضة للاستثمار بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥ وشركة ثري سيز للاستشارات المالية عن الأوراق المالية بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ بغرض التقدم بعرض شراء إجباري لكامل أسهم الشركة طبقاً للباب الثاني من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وتم إخطار الشركة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦.

٣٣- خطاب البورصة المصرية

- بناء علي خطاب البورصة المصرية بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ فقد قررت إدارة البورصة إيقاف التعامل علي أسهم الشركة اعتباراً من جلسة تداول ١٨ ديسمبر ٢٠١١.

٣٤- تعديلات تمت علي معايير المحاسبة المصرية علي أن يتم العمل بها اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠

محل معايير المحاسبة السابقة

تم إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة خلال عام ٢٠١٩ علي أن تحل محل المعايير السابقة وتتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات علي بعض المعايير السابقة، علي أن يتم العمل بها للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠. وفيما يلي ملخص لأهم هذه التعديلات التي طرأت علي معايير المحاسبة المصرية وعلي عرض القوائم المالية وما يترتب علي تلك التعديلات بالقوائم المالية من قياس وعرض وإفصاح:

ملخص لأهم التعديلات

يستبدل بنص الفقرة "٤" النص الآتي :
يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأرصدة القائمة مع المنشآت الأخرى داخل نطاق المجموعة في القوائم المالية للمنشأة. ويتم استبعاد المعاملات ما بين منشآت المجموعة والأرصدة القائمة عند إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة، باستثناء تلك التي بين منشأة استثمارية ومنشأتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعديل نص الفقرة "٩" بإضافة العبارة التالية في نهايتها:

تعرف المصطلحات "سيطرة" و"منشأة استثمارية" و"سيطرة مشتركة" و"تأثير هام" في معيار

المحاسبة المصري رقم (٦٢) "القوائم المالية المجمعة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) "الترتيبات المشتركة" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة"، على التوالي، وتستخدم في هذا المعيار بالمعاني المحددة في تلك المعايير.

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة، أو القوائم المالية المجمعة، أو القوائم المالية المنفردة، المصدرة لجميع المنشآت.

"تعديل نص الفقرة "٥٨" (ب) لتصبح كالآتي:

أو (ب) تجميع الأعمال (بخلاف استحواذ منشأة استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة المصري ٤٢ القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) (راجع الفقرات من "٦٦" إلى "٦٨").

تعديل نص الفقرة "٦٨" ج (ب) لتصبح كالآتي:

أو (ب) من اندماج الأعمال (بخلاف استحواذ منشأة استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة، لمنشأة تابعة يجب أن تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر).

إضافة نص الفقرة التالية: ١٦ أ (ك). الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "٩" ب من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، وذلك للمنشآت التي تصبح، أو تتوقف عن كونها، منشآت استثمارية، كما عرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".

إضافة نص فقرة (و) الي الفقرة رقم "٢":
(و). الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري".

تعديل نص الفقرة رقم "٥" لتصبح:

(٥) لا يطبق هذا المعيار على الأصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، أو الاستثمار العقاري الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤)، أو الأصول الحيوية المتعلقة بالنشاط الزراعي التي يتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحة منها تكاليف البيع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥).

تعديل نص الفقرة "٢" بإضافة البند "٢" (أ) (٣) لتصبح كالآتي:

٢- لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة "١" على المنشأة الإفصاح عن:

(أ) الأحكام والافتراضات الهامة التي افترضتها المنشأة لتحديد:

(١) طبيعة حصتها في المنشأة الأخرى أو الترتيب الآخر.

و (٢) نوع الترتيب المشترك التي تملك فيه حصة (الفقرات من "٧" إلى "٩").

و (٣) أنها تفي بتعريف المنشأة الاستثمارية، إذا كان ذلك منطبقاً (الفقرة ١٩)، و

ب) المعلومات عن حصصها في:

(١) الشركات التابعة (الفقرات من "١٠" إلى "١٩").

و (٢) الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة (الفقرات من "٢٠" إلى "٢٣").

و (٣) المنشآت ذات الهيكل الخاص والتي لا تسيطر عليها المنشأة (المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة) (الفقرات من "٢٤" إلى "١٣١").

المعايير الجديدة أو المعدلة

(أ) معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"

(ب) معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح" تعديل نص الفقرة "٢" لتصبح كالآتي :-

(ج) معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"

(د) معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"

(هـ) معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول

(و) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"

المعايير الجديدة أو المعدلة

ملخص لأهم التعديلات

إضافة عنوان يسبق فقرة "١٩": التصنيف كمنشأة استثمارية
إضافة فقرة "١٩"

١٩- عندما تحدد المنشأة الأم أنها تعد منشأة استثمارية، وفقا للفقرة "٢٧" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن معلومات حول الاجتهادات والافتراضات الهامة التي استخدمتها عند تحديد أنها تعد منشأة استثمارية. وإذا لم يكن لدى المنشأة الاستثمارية واحدة أو أكثر من الخصائص القياسية للمنشأة الاستثمارية (راجع الفقرة "٢٨" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، فإنه يجب عليها أن تفصح عن أسبابها لاستنتاج أنها مع ذلك تعد منشأة استثمارية.
إضافة فقرة "٩ب"

٩ب - عندما تصبح المنشأة، أو تتوقف عن كونها، منشأة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تفصح عن التغيير في وضعية المنشأة الاستثمارية وأسباب التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشأة التي تصبح منشأة استثمارية أن تفصح عن أثر التغيير في وضعيتها على القوائم المالية للفترة المعروضة، بما في ذلك:
(أ) إجمالي القيمة العادلة، كما في تاريخ تغيير الوضعية، للمنشآت التابعة التي يتوقف تجميعها؛ و

(ب) إجمالي المكسب أو الخسارة، إن وجدت، محسوبة وفقا للفقرة "ب ١٠١" من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)؛ و
(ج) البند (البند) المستقلة ضمن الأرباح أو الخسائر المثبت فيها المكسب أو الخسارة (إذا لم تعرض - بشكل منفصل).

إضافة عنوان يسبق الفقرة "١٩": الحصص في الشركات التابعة غير المجمعة
المنشآت الاستثمارية
إضافة الفقرات الآتية:

١٩- يجب على المنشأة الاستثمارية، وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢)، تطبيق الاستثناء من التجميع، وبدلا من ذلك أن تقوم بالمحاسبة عن استثمارها في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وأن تفصح عن تلك الحقيقة.

١٩ب. لكل منشأة تابعة غير مجمعة، يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:
(أ) اسم المنشأة التابعة؛ و
(ب) المقر الرئيسي لأعمال المنشأة التابعة (وبلد التأسيس إذا كان مختلفا عن المقر الرئيسي للأعمال)؛ و
(ج) نسبة حصة الملكية المحتفظ بها من قبل المنشأة الاستثمارية، وإذا كانت مختلفة، نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها.

١٩ج. عندما تكون المنشأة الاستثمارية هي المنشأة الأم لمنشأة استثمارية أخرى، فإنه يجب على المنشأة الأم أن تقدم - أيضا - الإيضاحات الواردة في الفقرات "١٩ب (أ)" إلى "١٩ب (ج)" عن الاستثمارات التي تخضع للسيطرة من قبل منشأتها الاستثمارية التابعة. ويمكن أن يقدم الإفصاح من خلال تضمين القوائم المالية للمنشأة الأم القوائم المالية للمنشأة التابعة (أو المنشآت التابعة) التي تتضمن المعلومات أعلاه.

١٩د- يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن:
(أ) طبيعة ومدى أي قيود هامة (مثل تلك الناتجة عن ترتيبات اقتراض، أو متطلبات تنظيمية أو ترتيبات تعاقدية) على قدرة منشأة تابعة غير مجمعة من قبل المنشأة الاستثمارية على تحويل أموال إلى المنشأة الاستثمارية في شكل توزيعات أرباح نقدية أو سداد قروض أو سلف مقدمة؛
(ب) أي ارتباطات أو نوايا حالية لتقديم دعم مالي أو غيره لمنشأة تابعة غير مجمعة، بما في ذلك الارتباطات أو النوايا لمساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي.

١٩هـ- إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشأتها التابعة خلال الفترة التي يعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفعل ذلك، دعما مالية أو غيره لمنشأة تابعة غير مجمعة (مثلا لشراء أصول أو أدوات مصدرة من المنشأة التابعة، أو مساعدة المنشأة التابعة في الحصول على الدعم المالي)،

المعايير الجديدة أو المعدلة

ملخص لأهم التعديلات

- فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن: (أ) نوع ومبلغ الدعم المقدم لكل منشأة تابعة غير مجمعة؛ و (ب) أسباب تقديم الدعم.
١٩. يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن شروط أي ترتيبات تعاقدية قد تتطلب من المنشأة أو من منشأتها التابعة غير المجمعة أن تقدم دعماً مالياً لمنشأة غير مجمعة سيطر عليها وذات هيكل خاص، بما في ذلك الأحداث أو الظروف التي قد تعرض المنشأة معدة التقرير لخسارة (مثلاً ترتيبات السيولة وضوابط التصنيف الائتماني المرتبطة بالتزامات بشراء أصول المنشأة ذات الهيكل الخاص أو بتقديم دعم مالي).
٢٠. إذا قدمت المنشأة الاستثمارية أو أي من منشأتها التابعة غير المجمعة خلال الفترة التي يعد عنها التقرير، دون أن يكون عليها التزام تعاقدي بأن تفصح عن ذلك، دعماً مالياً أو غيره لمنشأة غير مجمعة ذات هيكل خاص، لم تسيطر عليها المنشأة الاستثمارية، وإذا نتج عن تقديم الدعم أن تسيطر المنشأة الاستثمارية على المنشأة ذات الهيكل الخاص، فإنه يجب على المنشأة الاستثمارية أن تفصح عن توضيح للعوامل ذات الصلة في التوصل إلى القرار بتقديم ذلك الدعم.
٢١. لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "٢١ (ب)" إلى "٢١ (ج)".
٢٢. لا يلزم المنشأة الاستثمارية أن تقدم الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرة "٢٤" للمنشأة ذات الهيكل الخاص غير المجمعة التي تسيطر عليها والتي تعرض عنها الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات "١٩" إلى "٢١".
- تستبدل المعايير الآتية من معايير المحاسبة المصرية: معيار رقم (١) "عرض القوائم المالية"، ومعيار رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"، ومعيار رقم (٢٥) "الأدوات المالية العرض"، و (٢٦) "الأدوات المالية- الاعتراف والقياس"، ومعيار رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"، ومعيار رقم (٣٨) "مزاييا العاملين"، ومعيار رقم (٤٠) "الأدوات المالية - الإفصاحات"، ومعيار رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".
- يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية المعايير الجديدة الآتية: معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، ومعيار رقم (٤٨) "الإيراد عن العقود مع العملاء"، ومعيار رقم (٤٩) "عقود التأجير"، كما يضاف تفسير محاسبي مصري رقم (١) ترتيبات امتيازات الخدمات العامة، إلى ذات المعايير.

٣٥- أحداث هامة

بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٩ صدر قانون رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٩ بإجازة إجمالية بعض الطلبات المتعلقة بتنفيذ الأحكام التي اللجنتين المنصوص عليهما بالمادتين (٨٨، ٨٥) من قانون الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و الآتي نصه (يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء علي طلب الوزير المختص او ذوي الشأن ان يحيل إلي أي من اللجنتين المنصوص عليهما في المادتين (٨٥، ٨٨) من قانون الإستثمار الصادر بقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أيًا من الطلبات المتعلقة بكيفية تنفيذ الأحكام النهائية الصادره في شأن بعض الشركات التي تصرف فيها الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الشركات القابضة أو بنوك القطاع العام فيما لها من رأس مالها أو نسبة منه سواء كانت تلك الاحكام بالغاء هذا التصرف أو بطلانه أو تسويه الاثار الماليه و القانونيه المترتبة علي ذلك.

٣٦- توفيق الأوضاع

طبقا لقرار الجمعية العامة العادية للشركة والمنعقدة بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٩، والتي تضمنت الموافقة بأغلبية الاصوات الحاضرة بنسبة ٨٥.٥% علي قرار بإجراء التسوية المالية مع الدولة بشأن وضع الشركة المجمد، وكذلك تضمنت الموافقة بأغلبية الاصوات الحاضرة بنسبة ٨٦.٦% علي قرار بتفويض رئيس مجلس إدارة الشركة في التوقيع علي عقود التسوية مع الدولة.